بدايات الصراع

الاستعماري على نفط المنطقة

بدايات الصراع على نفط المنطقة

الجمهورية العراقيـــة

وزارة الاعلام

مديرية الاعلام العامة

بدايات الصراع

الاستعماري على نفط المنطقة

السلسلة الاعلامية ——————————— ١٩٧٣

(٤٣)

دار الحرية للطباعة

مطبعة الجمهورية

١٩٧٢

توطئة

« في تداخل الصراعات الاستعمارية على المنطقة وتداخل اهميتها الستراتيجية مع اهمية الطاقة النفطية » .

جاء الصراع الامبريالي العالمي على الثروة النفطية الضخمة للمنطقة في اواخر القرن الماضي واوائل العشرين بوجه خاص ، متداخلا مع الصراع الاستعماري العنيف الذي شهدته المنطقة بشكل ملموس منذ نهاية القرن السادس عشر ، بين حركة الاستعمار البرتغالي والبريطاني، ومن ثم الاستعمار الهولندي والفرنسي والروسي (في عهد القياصرة) والالماني . وقد كان الاحتلال العسكري البرتغالي لمضيق هرمز والبحرين في عام ١٥٠٧ البداية الاولى لدخول حركة الاستعمار القديم الى المنطقة . وفي هذا التاريخ ذاته ، كتب القائد العسكري البرتغالي (البوكريك) الى ملك البرتغال رسالة يقول فيها [بعد ان اصبحت هرمز والبحرين في حوزتنا ، فاننا نسيطر على الخليج العربي باكمله] .

وبذلك حل اول استعمار في المنطقة ، ولم يكد هذا القرن — اي السادس عشر — على الانتهاء ، حتى كان البريطانيون قد دخلوا بشكل تجاري سواحل الخليج العربي والهند ، مؤسسين في مطلع القرن السابع عشر شركة الهند الشرقية — وهي شركة بريطانية — ومستعينين بخبرتهم البحرية .

وقبل هذا التاريخ ، كانت انظار الدول الاوربية مشدودة الى هدف الاستحواذ على الحركة التجارية بينها وبين مناطق الخليج العربي والهند . وبهذا الدافع ، شرعت الدول المتقدمة يومذاك

تجاريا وعسكريا ، والتي كان لاصحاب رؤوس الاموال المتناميةفيها ، مكانة ونفوذ في سياستها ، الى تسيير القوافل التجارية بانتظام ٠

الا ان التنافس على حيازة الحركة التجارية بين تلك الدول ، دفع بالبرتغاليين الى الاستعانة بصورة اساسية ، بالقوات العسكرية لتدعيم وجودهم في المنطقة واحتكارهم الاعمال التجارية٠

ورغم ممارسة البرتغاليين هذا الضرب من السيطرة على طرق الملاحة والنقل ما بين البرتغال والهند والخليج العربي ، الا ان سيطرتهم هذه لم تدم اكثر من قرن على وجه التقريب ٠

فقد كان للتقلبات التي شهدتها البرتغال واسبانيا ، اثرها الكبير على تضاؤل النفوذ الاستعماري في بداية القرن السابع عشر ، وذلك جراء الاحتلال الاسباني للبرتغال ، وتصيير الاخيرة جزءا من اسبانيا في اوائل القرن المذكور ٠

كما كان تحالف البريطانيين مع الفرس في سنة ١٦٢٢ وشروعهم في محاربة البرتغاليين ، عاملا آخر من العوامل التي ادت الى اخراج الاخيرة من المنطقة ٠

الا ان العامل الاكثر حسما في ذلك ، هو نشوب الثورة ضدهم بين عرب عمان الذين شنوا هجمات تحريرية مركزة انتهت باجلائهم من الحصون والمعسكرات والمراكز التي يحتلونها في صحار ومسقط ، وبمطاردتهم فيما بعد من قبل عرب الخليج الى سائر المواقع التي كانوا يتواجدون فيها حتى وصلوا الى مهاجمة مواقعهم في الهند ٠

وفي هذا الوقت نفسه ، كانت مياه الخليج وسواحله ، تشهد دخول النفوذالهولندي الذي ارتدىلبوسا تجاريا اكثر منه عسكريا٠ ومضى التنافس الذي كان لا بد من نشوبه ، بين هؤلاء والبريطانيين حتى القرن الثامن عشر حيث تضاءلت فيه المكانة السياسية لهولندا اثر اشتعال النزاعات الاوربية وقيام الثورة الفرنسية ٠

في هذا الوقت ، كان البريطانيون قد سيطروا على الهند وبدأوا باحتكار النشاط التجاري الهائل معها ومع بلدان الخليج العربي التي اقامت فيه شركة الهند الشرقية ، مراكز قوية لتجارتها جنبا الى جنب مع دراسة احوال المناطق التي تتواجد فيها ، ورسم السياسات الملائمة لادارة شؤونها فيها ٠

وعن طريق هذا النشاط ، ادرك الساسة البريطانيون الاهمية البالغة التي يحتلها الخليج العربي في ميدان الاختكارات العالمية وكثيرا ما كان يعبر عنه آنذاك ، بانه الجسر الذي يربط بين رأس الامبراطورية البريطانية ـ لندن ـ وبين قلبها ـ الهند ـ •

وعبر تزايد حركة الاستعمار وتناميها ، اخذ الخليج العربي يحتل اهمية مضطردة في السياسة البريطانية • لذلك ، وسعيا من اجل ضمان سيطرتها على المنطقة وثرواتها ، لم تجد شركة الهند الشرقية ومراكزها التجارية المقامة في الخليج ، بدا من تعزيز احتكاراتها التجارية ، عن طريق تنسيق جهودها مع حكومة الهند البريطانية لعقد اتفاقيات ، سميت اتفاقيات صداقة ، مع الحكام المحليين ، والتي كانت اولاها الاتفاقية المعقودة مع امام مسقط في سنة ١٧٩٧ •

ولعل ابرز الدوافع الاخرى التي حدت بالبريطانيين على ان يسلكوا سبيل الاتفاقيات هذه ، هو دخول منافس جديد وضخم في الوقت نفسه ، وهو قوافل السفن الفرنسية ، ونجاحها في ايجاد بعض المراكز التجارية لها في انحاء متفرقة من الخليج العربي والمحيط الهندي ، جنبا الى جنب مع تصاعد الاطماع النابليونية ومزاحمتها للاطماع البريطانية • لذلك ، فقد تضمن الاتفاق المذكور ، نصا موجها ضد فرنسا • كانت هذه الاتفاقية التي تعد اولى حلقات النشاط التي مارستها شركة الهند الشرقية البريطانية ، الى جانب العمليات الحربية التي شنتها ضد القوى العربية في الخليج ، منذ ذلك التاريخ ـ وقبله ايضا ـ وحتى اوائل هذا القرن ، البداية الرئيسية التي وضعت بلدان الخليج في نهاية مطاف التصارع الاستعماري ، تحت سيطرة الاستبداد والاستغلال البريطاني •

: ومما يجدر ذكره هنا••الخ••ان روسيا القيصريةلم تستطع ان تجد لها مكانة في المنطقة تصلح لان تجعلها منافسا بحريا يخشى البريطانيون منه كثيرا • وذلك لاسباب جغرافية من ناحية ولضعف الاساطيل الروسية قياسا بالاساطيل والسفن البريطانية من ناحية اخرى ،ولتكالب لندن على فرض طوق شديد الاحكام على المنطقة من ناحية ثالثة • لهذا ، فان اكثر ما اتجهت اليه انظار روسية

القيصرية ، هو السيطرة على ايران والمناطق الاخرى الواقعة الى الشرق منها في محاولة منها لايجاد مراكز قريبة من الهند ولاتخاذ الاراضي الايرانية ممرا الى مياه الخليج وسواحله ٠

أما بالنسبة لالمانيا ، فان هذه الاسباب مجتمعة ، وبروز الاطماع الالمانية في وقت متأخر نسبيا قياسا باطماع الدول المذكورة من جهة اخرى ، قد حول انظار الساسة الالمان الى التركيز على اقامة مشروع سكة حديد بغداد ــ برلين ٠

.. ان تلك الصراعات كانت تجري عنيفة بين الدول المعنية ، في وقت لم يكن قد اكتشف فيه النفط في اي من بلدان الخليج ٠ ولم يكن للولايات المتحدة الامريكية اي موقف بعديهيء لها بقعة للوثوب الى ميدان احتكارات وسيطرة البريطانيين ، رغم ان لها معاهدة صداقة وتجارة مع سلطنة مسقط عقدت في عام ١٩٣٣٠
والذي لعب في تأخير دخول الولايات المتحدة الى ميدان الصراع في المنطقة ، هو ان الحكومات الامريكية المتعاقبة منذ التاريخ المذكور وحتى في اثناء الحرب العالمية الثانية ، كانت تميل الى اعتبار المنطقة العربية من الشرق الاوسط ، بما فيها بلدان الخليج ــ فيما عدا الجزيرة العربية وفلسطين ــ منطقة بريطانية من ناحية المسؤولية السياسية والستراتيجية ، على حد تعبير المؤرخ الامريكي هيرويتز ٠

× × ×

ان التنافس والصراع الذي جرى بين الدول الآنفة الذكر ، كان يستتبع بالضرورة ان يقترن بالصراع على المناطق الستراتيجية فيها ٠ ذلك لانها الدعامة الاساسية التي يقوم عليها عنصر استمرار التجارة وحيازة الثروات ، هذا العنصر الذي يعني وضعه بمعزل عن السيطرة على المواقع الستراتيجية ، تعريض الحركة التجارية وبقية الاحتكارات الاخرى ، للزوال بيسر لدى قدوم اي منافس قوي يستحوذ على تلك المناطق ٠

من هذا العرض السريع ، يبدو واضحا ان الفرصة الثمينة قد واتت الاستعمار البريطاني في ان يصبح المسيطر القوي على الخليج العربي رغم ان الصراع الاستعماري بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية والمانيا ، لم ينته بصورة نهائية حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى التي كرست النتائج التي اسفرت

عنها ، السيطرة الاستعمارية البريطانية بشكل شبه مطلق على مشترق الوطن العربي الذي يشكل الخليج العربي الجزء الاسفل من حدوده الشرقية (*)

اما فرنسا التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الاولى ، فان القوة الكبيرة التي كانت تمتلكها بريطانيا قد قيدتها الى ابعد الحدود بالاتفاقات والمعاهدات التي عقدت بينها وبين بريطانيا في اثناء واعقاب الحرب ٠

واما روسيا القيصرية فان اطماعها قد انتهت بانتصار ثورة اكتوبر ١٩١٧ وزوال الحكم القيصري ٠

واما المانيا التي لم تجد طريقا يهيىء لها الدخول الى الخليج العربي فمياه المحيط الهندي وبلدانهما ، افضل من مشروع سكة حديد بغداد - برلين ، فقد استطاعت بريطانيا بما استخدمته من وسائل سياسية وضغوط اقتصادية ومناورات دبلوماسية ، ان تعرقل انشاء الخط حتى نشوب الحرب التي اسفرت عن اندحار المانيا وتركيا معا ، ووقوع العراق - وهو المنطقة المعنية بالبحث باعتبار انه احد بلدان الخليج - تحت السيطرة البريطانية ، العسكرية منها والسياسية ٠

اهمية المنطقة في منظار السياسة البريطانية

ان هذه الصراعات الاستعمارية العنيفة التي تحتلها المنطقة في حركة ونشاط الحركة الاستعمارية ، تقتضينا الوقوف قليلا عند اقوال كبار المعنيين بسياسة الاستعمار البريطاني ٠

فقد اعلن اكثر من مسؤول عن عظم تلك الاهمية التي كانت تقترن بالتلميح او التصريح باشعال الحرب ، من اجل الابقاء على سيطرة بريطانيا على المنطقة ٠

ففي ميدان الصراع البريطاني - الروسي الذي استطاعت فيه روسيا القيصرية ، ان تجد مرسى لسفنها في الخليج العربي

(*) وليس هو الحدود الشرقية للوطن العربي كما ذهب الى ذلك الدكتور سيد نوفل في كتابه : الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي ٠ فهذه التسمية - وهي عنوان الكتاب - انما تلغي ان يكون العراق الجزء الآخر المتمم للحدود الشرقية للوطن العربي ٠

سنة ١٩٠٠ ، وهي السنة التي بدأت تتطلع فيها بريطانيا الى حقول النفط بشراهة ، يقول اللورد كرزون الحاكم البريطاني العام في الهند آنذاك ، ان وجود ميناء لروسيا في الخليج ، هو حلم عزيز على حكام الفولغا ... ولكن ذلك يحمل عنصر عدم الاستقرار في مجريات الامور في الخليج ، مما يجعل التوازن يختل بشدة ، كما انه سيحطم تجارة تقدر بملايين من الجنيهات الاسترلينية ، ويثير عصبيات بين حكام المنطقة ، من شأنها اذا ما فجرت من الخارج ، ان تقضي كل منها على الاخرى .

وقد انهى اللورد كرزون كلامه بالجملة التالية ذات الدلالة البالغة ، اذ قال : لتتحارب بريطانيا وروسيا في مكان اخر ، ولكن يجب ان لا نسمح بالصراع الدموي هنا ... وانا اعتبر ان اعطاء امتياز لروسيا ليكون لها مرسى بحري في الخليج ، سوف يكون اهانة متعمدة لبريطانيا العظمى ، واثارة لحرب قد نعرف كيف تبدأ ، ولكن لا يعرف احد كيف تنتهي .

وليس من شك في ان الدلالة التي يحملها هذا التصريح بين ثناياه ، تلقي الاضواء على مبلغ الاهمية التي يحتلها الخليج العربي - ومنه العراق . والمناطق العربية الغنية بالنفط والملحقة بايران الان - في منظار السياسة الاستعمارية لبريطانيا .

ولقد ذهب اللورد كرزون الى اكثر من ذلك ، اذ قال انه يدين بالخيانة كل مسؤول يسمح بتشييد محطة (او مرسى) في الخليج من قبل اية دولة (اجنبية) .

وقد اكد هذا الحرص اللامتناهي من جانب المسؤولين البريطانيين على ضرورة ابقاء الخليج تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية ، وزير الخارجية آنذاك لند سداون في تصريحه الذي ادلى به في ١٩٠٣/٥/٥ امام مجلس اللوردات البريطاني ، بقوله : اننا نعتبر ان اقامة قاعدة بحرية او ميناء محصن في الخليج من قبل دولة (اجنبية) ! يشكل خطرا كبيرا على المصالح البريطانية ، ولا شك اننا سنعارض هذه المحاولات بكل ما لدينا من وسائل .

وقد تكون ثمة حاجة هنا الى التذكير بان عبارة لند سداون هذه ، رغم ما فيها من صياغة دبلوماسية ، انما هي في الواقع تفصح عن استخدام القوة واللجوء الى الحرب ، اكثر مما تخفي .

الا ان الشيء الرئيس الذي ينبغي قوله هنا ، هو ان هذه الاهمية التي يحتلها الخليج في السياسة الاستعمارية لبريطانيا ، في وقت لم يكن قد اكتشف فيه النفط بعد ، وفي وقت لم تكن البحرية البريطانية التي هي اوسع بحرية في ذلك الحين ، والتي يرجع اليها الاندفاع البريطاني المباشر للاستحواذ على حقول النفط ، قد شرعت باستخدام مشتقات النفط وقودا لها بدلا من الفحم .

فلقد تأتت هذه الاهمية للخليج من كونه منطقة ستراتيجية تستطيع القوى التي تسيطر عليها ان تقطع الطريقين البري والبحري ـ آنذاك ـ بين آسيا وافريقيا ، وان تقطع بالتالي الحركة التجارية والاستعمارية المضطردة الازدياد ، وان تدمر من ثم الامبراطورية البريطانية في الهند ، اضافة الى فقدان ما يتمتع به الخليج من ثروات وامكانات تجارية متنوعة .

وجاء اكتشاف النفط فيما بعد ، ليكسب المنطقة اهمية وحيوية بالغتين ، خاصة وان هذه الثروة قد اصبحت المادة الستراتيجية الاولى التي تسير حركة الاستعمار وتضمن السرعة لتحركات جيوشها وقوافل سفنها وقطع اسطولها ، من جهة ، ولا سيما كذلك وان ليس لبريطانيا اية آبار نفط في اراضيها ، وان ما حصلت عليه من امتيازات في مناطق الهند (الهولندية) وغيرها لم تكن لتسد الحد الادنى من حاجاتها المتزايدة الى النفط ، وان اسواق النفط العالمية كانت في قبضة الشركات الامريكية بالدرجة الاولى ، والشركات الروسية بالدرجة الثانية ـ من جهة اخرى . من هنا تأتي قيمة واهمية المنطقة بصورتها المضطردة الحيوية . ومن هنا تبرز حدة التكالب الاستعماري على المنطقة والتي استتبعت وتستتبع بالضرورة عنف الصراعات للدول الاستعمارية المعروفة .

اهمية النفط في الحسابات البريطانية

ولاجل معرفة الاهمية الجديدة التي اضافتها الثروة النفطية الى المنطقة ، نجد لزاما الاشارة ولو بشيء موجز الى ما كان يعنيه النفط في حسابات الساسة البريطانيين ، الذين يحددون بالتالي السياسة الاستعمارية البريطانية .

فمنذ تاريخ سابق لاستخدام الدوائر الامبريالية البريطانية ، طاقة النفط ومشتقاته في تسييراساطيلها الحربية والتجارية وتشغيل مصانعها ــ وبالتحــــديد منــــذ عام ١٨٨٢ ــ كان ساسة الاستعمار البريطاني يدركون [الاهميات الحديثة لزيت البترول] • وفي هذا العام ذاته ، شددت البحرية البريطانية على حيوية النفط في حركتها واعمالها • وقد ذكر فيشر قائدها حينــــذاك في تقرير له بهــــذا الخصوص قوله :

[ان استخدام البترول مكان الفحم كوقود للسفن الحربيــة ، سيزيد في طاقتها كثيرا ، ويجعل في الامكان تزويدها به وهي فيعرض البحر • وعدد له مزايا اخرى على الفحم ، وشبه ما يحدث للانكليز في النقل والمواصلات باستخدامه بدل الفحم ، بالتطور الذي حدث من استخدام البخار في تسيير السفن بدل الشراع]

وعند حلول القرن العشرين ، اخذت اهمية النفط بالاضطراد نظرا للتزايد الكبير في استعمال الآلة وتعدد انواعها ، وللدور الخطير الذي بدأت تلعبه المشتقات النفطية في بقاء واتساع ، او زوال الحركة الاستعمارية لهذه الدولة ، ازاء النشاط الاستعماري للدول الاخرى وذلك بتسيير الاجهــزة والمعدات الحربية والصناعية معا ، بحيـــث معها المادة الستراتيجية الاولى من مواد الحرب والاقتصاد ، وعاملامن العوامل المؤثرة في السياسات الدولية الاستعمارية •

وهكذا نجد ان مصالح انجلترا لم تعد مقصورة على ما لسواحل المنطقة من اهمية عسكرية بالنسبة الى الاسطول البريطاني وسيادته في المحيط الهندي ، وتحكمه في الطريق الى الهند ، بل دخل في ذلك عنصر النفط بما يحمله من تلك الاهمية •

ولقد كان مما يزيد هذا الامر خطورة وتــكالبا ، كون ان بقاء السوق العالمية للنفط في قبضة الشركات الامريكية ــبوصفها المهيمن على تنظيم تسويق النفط والممون الرئيس لسداحتياجات بريطانيا ــ من الامور التي يصعب جدا تصورها من قبل حــكومة اســتعمارية كالحكومة البريطانية التي رأت في التطور الحديث الذي دخــــل الى عالم الصناعة وتسيير وسائط النقل التجــارية والحربيـــة ، لبعض الدول الاستعمارية ، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا القيصرية ، تهديدا اكيدا بزوال امبراطوريتها الاستعمارية المترامية الاطــراف ،

من عالم الوجود ·
بل لقد كان هذا التصور لمستقبل الاستعمار البريطاني يتصارع بعنف مع الرغبات والاطماع الجامحة لحكومة لندن ، في توسيع رقعة مستعمراتها الى اقصى الحدود ·

ذلك لان الحكومة البريطانية كانت مدركة تماما ان الدولة التي تمتلك النفط ، هي بالضرورة التي تستطيع ان تسيطر على اوسع بقاع العالم ، وانه بدون الطاقة الحيوية التي يزود بها النفط وسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، فليس ثمة قيمة كبيرة للجيوش في عصر بدا فيه عنصر السرعة في الحركة مسألة رئيسية في احراز النصر ، من جهة ، ويتيح من جهة اخرى السيطرة على النشاط الاقتصادي ·

والى جانب هذه المدركات للاهمية الحديثة التي تتوفر في النفط، فقد وقف القرار الذي اتخذته قيادة البحرية البريطانية في سنة ١٩١١ والقاضي باستخدام النفط بدلا من الفحم ، وراء تحديد [**السياسة البريطانية التي ستنهجها الحكومة البريطانية نحو تموين الاسطول البريطاني بالبترول**] فيما بعد ·

ولم يمض طويل وقت حتى اوضح وزير الحربية البريطاني ، ونستون تشرشل في ١٩١٣/٧/١٧ امام مجلس العموم البريطاني تلك السياسة بقوله : ان البحرية يجب ان تكون المالكة الحرة والمنتجة للوقود السائل الذي تحتاج اليه · وقرر ان ذلك يستلزم اتخاذ ما يأتي :

١] بناء خزان في هذه الدولة (اي الانجليزية) لضمان سلامتنا وقت الحرب ، ولتمكيننا من التغلب على تقلبات الاسعار في وقت السلم ·

٢] ان تكون البحرية قادرة على ان تقوم بعمليات تصفيته وتكريره بالدرجة التي تتلاءم ومطالب الاسطول ·

٣] ان تكون المالكين ، او على اي حال : المسيطرين على النسبة التي نحتاج اليها من مرافق النفط الطبيعية في مصدرها ·

وقد لقي هذا الايضاح ، استجابة مجلس العموم البريطاني الذي صادق على المبالغ اللازمة لمشاركة الحكومة البريطانية بحصة في شركة نفط بورما (البريطانية) التي اسست عام ١٩٠٢! [**وبعقد**

طويل الاجل مع شركة البترول الانجليزية الفارسية ، لتزويد البحرية بالبترول اللازم لها] •

وحتى يضع ونستون تشرشل تلك الخطة موضـــع التطبيق ، فقد دفع في شهر مايس ١٩١٤ الى الشركة الاخيرة [ما يقرب من مليون وربع المليون جنيه ، ليحصل للحكومة الانجليزية على نسبة ٥١٪ من اسهم هذه الشركة] •

وقد جوبهت هذه الخطوة باديء الامر ، بمعارضة شديدة من قبل عدد غير قليل من اعضاء مجلس العموم البريطاني • الآن اقتناع **(المعارضة)** السريع بوجهة النظر التي قدمها تشرشل [١] ، يكشف بوضوح المكانة الحيوية التي يحتلها النفط في تصـــور رجـــالات الاستعمار البريطاني ، بحكم ان هذا الاقتناع ناشيء بالضرورة عن ان [اهمية الغرض] من الحصول على النفط ، انما يتـــلازم بصـــورة مضطردة التوثق مع تلك السياسة •

لذلك فقد وافقت المعارضة ! [**على مضاعفة المبلغ ، حتى ارتفع خلال شهر واحد الى ٢٠٠و٢٠٠و٥ جنيه]** • ومن ناحية اخـــرى ، يكشف لنا ذلك الاقتناع من جانب المعارضة بوجهة نظـر تشرشل المعبر عن مصالح الاستعماريين الانجليز ، عن اســـباب الاستماتة في التصارع الامبريالي على نفط المنطقة ، حتى اســـتدعى ان يســمى عصرنا ــ وبخاصة منذ بداية العقد الثاني لهذا القرن ــ بعصر النفط وعصر الإستعمار النفطي •

وقد عبر اللورد كرزون عن ذلك في الكلمة التي القاها ســنة ١٩١٨ في حفل العشاء المقامة لاعضاء هيئـة البترول المتحـالفة ، في في لانجستر هاوس ، سنة ١٩١٨ ، اذ قال : كان الزيت حتى قبل الحرب معتبرا من اهم الصناعات والموارد •• وتزايـــد استعماله في الاغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب اصبـــح الزيت ومستخرجاته في مصاف العوامل الرئيسية التي يتسنى بواسطتها مواصلة الحرب وكسبها • وتساءل : **كيف كان في استطاعتهم بدون الزيت ان يحققوا سرعة انتقال الاسطول وحركة ونقـــل الجند او**

---

(١) من حججه البارزة التي رد بها على المعارضة والتي يعنينا ذكرها هنا ، هي « ان اي مؤسسة لا يمكن ان تكون تجارية وسياسية في وقت واحد ، وان هـذه الصفقة قد عقدت لغرض سياسي بالغ الاهمية » •

صناعة المتفجرات ؟ •• لقد لعبت مستخرجات الزيت والغاز وبنزول الطائرات وسيارات النقل كافة •• الخ •• دورا متساويا من حيث الاهمية في الحرب ، وفي الحقيقة يجوز لنا القول بان الحلفاء طافوا نحو النصر ، على موج من الزيت •

واضاف محددا بعض الاجراءات الواجب اتخاذها لتوفير النفط ، بقوله : لقد كان معينا على الحكومة ان تنظم موارد امداده في مختلف انحاء العالم ، وان تحتفظ بمقادير منه ، وان تعمل على توزيعها بالعدل ، وان تتخذ التنظيمات التي تكفل نقله وخزنه في مراكب الزيت ، وانابيبه » **واذا كانت هذه العبارات التي ادلى بها اللورد كرزون ، تلقي الضوء على اهمية البترول في احراز النصر خلال الحرب العالمية الاولى** » مثلما يوضح في الوقت نفسه ، القيمة الاقتصادية التي يوفرها للدولة المالكة او المستحوذة عليها ، فان هذه المادة اصبحت تلعب دورا حيويا في الحرب العالمية الثانية ، كما يدل على ذلك قول المستر ايج • سي • ويس H.C. Weiss رئيس احدى شركات البترول والتكرير في الولايات المتحدة الامريكية : **انا بحاجة الى الزيت ليكون وقودا للسفن والطائرات والدبابات والجرارات التي تنقل الامدادات وتحمل القنابل ، والتي تهيء القوة التي لا بد منها للحرب الحديثة ، وكذلك يستخدم الزيت لانتاج التولين للمفرقعات ، وكمادة اولية للمطاط الصناعي والكيميائيات ، وغير ذلك من الاغراض الاخرى** » •

وما هذه التأكيدات على حيوية الطاقة الكامنة في مادة النفط منذ ذلك التاريخ ، وعلى تسيير الحروب العدوانية ، واحراز النصر من قبل اطراف استعمارية على اطراف استعمارية اخرى ، الا الدليل الساطع على عظم اهمية النفط ودوره في مسار حركة الاستعمار العالمي ونزوعه للسيطرة على العالم •

واذا كان بامكاننا ان ندرك من هذا ، ان المنطقة (**وبالذات العراق وعربستان وايران**) كانت وما تزال وستظل ، على جانب عظيم من الاهمية في السياسات الامبريالية وحساباتها الستراتيجية ، فان ما ينبغي ذكره هنا ، استكمالا لصورة المنافذ التي يجري من خلالها الصراع للسيطرة على المنطقة والاستحواذ على ثروتها النفطية ،

اضافة الى بقية ثرواتها الاخرى ، هو ان هذا الصراع كثيرا ما كان يرتبط بالمنافسات على مشاريع مد خطوط سـكك الحديد ، وفي مد سكة حديد بغداد ـ برلين التي حصل الالمان على امتياز انشائهـا من الامبراطورية العثمانية منذ اعوام ١٨٨٠ـ١٨٨٥ ، وذلك بحكـم ما كانت تتضمنه الاتفاقات التي عقدت في السنوات التالية للاعوام المذكورة ، من اعطاء الحق لاصحاب الامتياز باستغلال « كافة المناجم التي يتم اكتشافها ضمن منطقة عرضها (٢٠) كيلو مترا من طرفي خط يمتد من منتصف السكة » وما تقتضيه هـذه الاتفاقات من « انجاز الدراسات الاولية (من سبر الاراضي وغير ذلك) المتعلقة باستغلال حقول النفط الواقعة في ولايتي بغداد والموصل » .

وتتبدى لنا أهمية العراق في حسابات السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية ، من خلال المصالح التي كانت قد تولدت لهـا فيه من قبل ان يظهر الى الوجود مشروع خط السكة المذكور ، بجانب اهمية موقعه الستراتيجي على طريق الخليج العربي ـ الهند ، وكونه مركزا لرصد الاحداث التي تجري في داخل هضبة ايران . . فجاء مشروع السكة المذكور ، ليزيد في تلك الاهمية ، لا سيما وان العراق كان يعد في الحسابات الاستعمارية للانجليـز ، امتدادا لمصالـح الامبراطورية البريطانية في الهند من الناحيتين السياسية والاقتصادية في عالم الخليج العربي والهند ، وقد عبر عن ذلك ، اللورد كرزون في سنة ١٨٩٢ بقوله ، انه من الخطأ ان يعتبر الانجليز ان مصالحهم السياسية تنحصر في الخليج العربي ، فانها ليست قاصرة عليـه وحده ، كما انها ليست قاصرة على المنطقة الممتدة منه الى بغداد ، نفسها . . . » ومن اجل تحقيق تلك الاطماع وترسيخ هذه المصالح في العراق ، وامام الخطر الالماني الذى يمتد مع سكة حديد بغداد ـ برلين ليهدد المصالح الاستعمارية البريطانية فى الخليج ، ومن ثم في البحر العربي والمحيط الهندي فالهند ، فقد اتبعت حكومة لندن مع الالمان « سياسة المساومة نفسها التي اتبعوها في سنة ١٩٠٤ مع الفرنسيين على حساب مصر والمغرب ، وفي سنة ١٩٠٧ مع روسيا على حساب ايران وافغانستان .

ولقد بوشر بممارسة هذه السياسة على أعلى المستويات في عام ١٩٠٧ حينما زار امبراطور المانيا ، لندن لتذليل العقبات التـي

وضعها الانكليز في طريق **بناء خط سكة حديد بغـــداد** ، واعلـــن استعداده لان يترك للانجليز باب الهند : اي **ميناء الكويت والقسم الواقع من العراق حول رأس الخليج العربي** ، وكان جواب الساسة الانجليز على هذا ، بان معارضة بريطانيا لا يمكن ان تتوقف الا في حالة ما اذا ترك القسم الواقع من الخط ، بين بغداد وبين البصـرة للممولين الانجليز • وكانوا يرمون من وراء ذلك ليس فقط ابعـاد الخطر الالماني عن المصالح البريطانية في الخليج والهند ، بل وايجاد امتداد بريطانى قوى داخل الامبراطورية العثمانية عن طريق العراق، وبهدف اساسي هو السيطرة على الجزء الذى كانوا يطمحون للسيطرة عليه من العراق ، **وهو الجزء المحصور بين البصرة وبغداد** •

وفي سنة ١٩٠٩ ، اي بعد اكتشاف النفط في ايران بوقت قصير ابدى ساسة انجلترا الاستعماريون ، اســتعدادهم لان يطلقـــوا يد المانيا في القسم الواقع بين تركيا وشمال بغداد ، في مقـــابل ان يطلق الالمان يدهم في القسم الواقع جنوب بغداد الى الخليج العربي•

ومما كان يزيد الانجليز قلقا من جراء استمرار حيازة المانيـا على مشروع مد خط السكة المذكور ، وبالتالي حرصا على الا تقـــع المنطقة في يد الالمان ، هو ان منشآت النفط المقامة في ايـــران ، وفي عربستان بصورة خاصة ، معرضة للخطر دوما بسبب قربهـــا من اراضي العراق الواقعة تحت السيطرة العثمانية التي كانت تخوض حربا دفاعية سياسية ــ ان جاز التعبير ــ امام الاطماع الاستعمارية لبريطانيا •

وقد احتل هذا الامر مكانة بارزة في مقدمة الاجراءات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة البريطانية وقيادتها العسكرية في الاشهر الاولى لنشوب الحرب العالمية الاولى ، والهادفة الى حماية المنتجات في منطقة عبدان وغيرها ، كما سنأتي على ذكره في الصفحات القادمة •

نشـــوء الشركات الاحتكارية
وتشابك الصراع على نفط المنطقة

على الرغم من ان وجود النفط في المنطقة كان معروفا منذ ازمان قديمة جدا، الا ان استغلاله وفق الوسائل والاغراض الحديثة ، لم يكن الا في عـــام ١٩٠٨ حيث تفجر النفط من اول بئر بالمنطقة ، في بلدة

مسجد سليمان الواقعة الى الشمال الغربي من الاحواز (الاهواز) ٠

وكانت المرة الاولى التي استخرج فيها النفط بالطريقة الحديثة ـ وقتذاك ـ في العالم ، هي بلدة تتسفيل بولاية بنسلفانيا فيالولايات المتحدة الامريكية سنة ١٨٥٩ ٠

وكان تأسيس اول شركة على مستوى الاسبقية ومستوى الانتاج هي شركة ستاندارد اويل ، وذلك عام ١٩٧٠ برأسمال قدره مليون دولار ، بعد ان مضت على نجاح روكفلر ـ اكبر مساهمي هذه الشركة ـ في شؤون استخراج النفط وتسويقه ، مدة تزيد على الثماني سنوات ٠ وفي عام ١٨٧٤ زيد رأسمال الشركة الى ثلاثة ملايين ونصف المليون (ثم اخذت تعمل على سحق من ينافسها ٠ وبدأت تعقد الاتفاقات مع شركات النقل وغير ذلك من المؤسسات والصناعات التي تعاونها في اعمالها ، او تضمها اليها وتسيطر عليها سيطرة كاملة) ٠

ولقد كان ظهور هذا الطابع الاحتكاري على مسار حركة وعمل الشركة البداية البارزة في ممارسة الاحتكار النفطي منذ ذلك التاريخ في الولايات المتحدة الامريكية اولا ، ومن ثم في بلدان العالم الاخرى. فبعد مضي [١٢] سنة على تأسيسها ـ اي في عام ٨٨٢، واستطاعتها ضم تلك الشركات واحتواءها لتؤسس فيما بعد شركة موحدة ضخمة بلغ رأسمالها ٧٠ مليون دولار ، استطاعت ان [تسيطر على تسعة اعشار انتاج البترول في الولايات المتحدة] ٠

أما الشركة الثانية ، فهي شركة شل الهولندية الملكية ، التي اسست في لاهاي عام ١٨٩٠ (برأسمال قدره ١ر٣٠٠ر٠٠٠ فلورين، لاستثمار البترول في جزر الهند الهولندية ، حيث زيد رأس المال الى ١ر٧٠٠ر٠٠٠ فلورين ، حتى يتسنى انشاء معمل تكرير) تابع لها ٠

وازاء التقدم الذي احرزته هذه الشركة ، حيث وزعت ـ بعد مضي سبع سنوات على تأسيسها ـ ارباحا ٥٢٪ فقد « **بدأت شركة ستاندارد اويل تستخدم اساليبها المألوفة لسحق هذا المنافس الخطير** » فلجأت الى حرب الاسعار ، اذ عرضت النفط للبيع في غرب اوربا بسعر يقل عن نفقة انتاجه في الولايات المتحدة الامريكية ذاتها ٠

وامام نشوء هذه المضاربة التي اخفقت بعــد ســنتين من المباشرة بها ، واحتدام النزعات الاحتكارية الواسعة بين الشركات لم يجد مؤسسو شركة شل الهولندية الملكية وادارتها بدا من توطيد مراكز عملها • فعقد مديرها هنري ديتردينج في سنة ١٩٠٢ اتفاقا مع شركة شل للنقل والتجارة التي كانت تعمل في انتاج النفـط في جزر الهند الشرقية ، وان يكن معظم نشاطها منصبا في النقل البحري، فهي الشركة التي كانت تسيطر على نقل النفط في المحيط الهندي •

كما اخذت بعد عقد الاتفاق في انشاء شركات فرعية منها شركة البترول الانجلو سكسونية التي يحتل الرأس المال البريطاني فيهـا نسبة ٤٥٪ من رأسمالها •

وفي ميدان المنافسة والصراع من اجل الاستحواذ على النفط ، استطاع هنري ديتردينج مدير شركة شل ، شراء عدد من آبار النفط في القسم الغربي من الولايات المتحدة ، وذلك ســنة ١٩١٢ ، كمـا استطاع ان ينشيء شركة جديدة باسم شركة آبار زيوت كاليفورنيا المحدودة ، واعقبتها شركات اخرى في امريكا مثل روكسانا وشــل بكاليفورنيا • ونالت هذه الشركات امتيازات في المكسيك وفنزويلا وترينداد •

وفي سبيل ترسيخ وجود الشركات الهولنــدية العــاملة في امريكا اقدم هنري ديتردينج على عمل بالغ الدلالــة في مجال نمـو الاساليب الاحتكارية ، بان عرض في سوق نيويورك ســنة ١٩١٦ سبعمائة وخمسين الف سهم • « **وترتب على هذا العمـل نتيجتـان : اولاهما** انه حصل على اربعة ملايين جنيه اضيفت الى رأس مال الشركة **وثانيهما :** انه ضمن تأييد الامريكيين واهتمامهم باعمال الشـركة ، مما يكفل معه مركزا ثابتا ازاء شركة ستاندارد أويل، المنافس القوي لشركة شل الهولندية الملكية •

أما الشركة الثالثة ، وهي شركة بورما للنفــط التي اسست في عام ١٩٠٢ لاستثمار آبار النفط في كل من بورما وآسام ، فقد كانت ضعيفة من حيث الموارد والانتاج وتشعب العمليات قياســا بالشركتين المذكورتين آنفا •

ومع ذلك ، فقد كانت محكومة بالنوازع المستميتة نفسها التي يحملها المستعمرون الانجليز ، بحكم كونها شركة بريطانية • ولهذا

فلن تأسيسها المتاخر لم يكن حائلا دون دخولها ميدان المنافسات والصراع على الاحتكارات النفطية • فبعد ثلاث سنوات على تأسيسها ـ اي في عام ١٩٠٥ ـ ابتاعت هذه الشركة بايعاز من ونستون تشرشل وغيره من المسؤولين الانجليز ، امتياز وليم نوكس دارسي في ايران ، لتؤسس من ثم شركة النفط الانجليزية ـ الفارسية •

الا ان شركة بورما هذه لم تكن لتستطيع ـ قبل اكتشاف النفط في ايران عام ١٩٠٨ ـ تقديم اكثر من كميات ضئيلة جدا لبريطانيا هي حاصل انتاجها من جزر الهند الشرقية • ولهذا كان تعويل البريطانيين في الحصول على النفط من رؤوس اموالهم الموظفة لهذا الغرض ، هو على عاتق الشركة الانجلو سكونية ـ وهي فرع من شركة شل الهولندية ـ التي يساهم رأس المال الانجليزي فيها بما نسبته ٤٠٪ من الرأس المال الكلي •

وكانت الاطماع البريطانية التي لم تكن لتقف عند حدود ، قد دفعت بحكومة لندن الى مزيد من التدخل في اعمال الشركة المختلفة تحت حجة الاشراف عليها وحمايتها •

وعلى هذه الشركة ، اعتمدت الحكومة البريطانية اعتمادا كبيرافي الدخول الى اسواق المنافسة لنيل امتيازات نفطية جديدة ، اضافة الى تأمين اقصى ما يمكنها تأمينه من حاجتها الى النفط ، كبداية رئيسية لدخول عالم الاحتكار • وكانت المنطقة ، بالذات العراق وايران بوصفهما من اولى الاقطار التي عرفت بوجود النفط في باطن اراضيها ، قد اصبحت ميدانا لتنافس تلك الشركات وتصارع اطماعها المتداخلة والمتشابكة مع اهداف حكوماتها الاستعمارية الرامية الى احتلال المنطقة واحتكار ثرواتها • وقد كانت شركة نفط العراق المعروفة حتى سنة ١٩٢٨ باسم شركة البترول التركية ، والتي تساهم في رأسمالهاشركة البترول الانجلو فارسية العاملة في ايران ، من ابرز الشركات التي اسست تحت تأثيرات تلك الاجواء فهي لهذا كانت على حد تعبير احد المساهمين فيها « شركة فريدة في نوعها ، اذ ولدت عقب مفاوضات دبلوماسية واقتصادية طويلة وشاقة » بل انه ليتضح من خلال المدة الزمنية التي تمخضت فيها ولادة الشركة حتى خرجت بشكلها النهائي تحمل اسم شركة نفط العراق ، وهي مدة ١٣ سنة ، كانت فيها

« من المفاجئات والاختلاطات اكثر مما في تاريخ اية شركة نفط اخرى بحكم ان الاتجاهات الاحتكارية كانت تكتنفها منذ فجر انبثاقها » . ذلك لانها « **لم تؤلف وتدار كشركة ذات شخصية مستقلة ، وانما كانت سياستها وادارتها تقرران من قبل شركات النفط الدولية الكبرى** » .

ومن الجدير بالذكر هنا ، ان العراق كان قبل تأسيس هذه الشركة وفي اثنائه ، خاضعا لسيطرة الامبراطورية العثمانية ، في وقت لم يكن معروفا لدى الشركات او الدوائر الاستعمارية، وجود النفط في المنطقة ، باستثناء العراق وايران وعربستان،وفي الوقت الذي كانت فيه الاطماع الاستعمارية تتصارع فيما بينها من اجل سلخ البلدان العربية الواقعة تحت الحكم العثماني وبخاصة منها البلدان المطلة على الخليج وفي مقدمتها العراق ، وفي الوقت الذي كان فيه هذا التصارع يدور في ارجاء الامبراطورية ويتركز بشكل خاص في العاصمة استانبول ، جاءت المعلومات عن وجود النفط بكميات كبيرة في العراق، لا لتزيد حدة تلك الصراعات ومناوراتها والمنافسات وضغوطها فحسب ، بل لتعمل كذلك على ان لا تتداخل فيما بينما الى حد التشابك ، كما كان الحال في التنافس على مد خط سكة حديد بغداد ـ برلين ، وكثيرا ما كانت تتعزز مكانة الدول المتنافسة ومصالحها مع تقييد السلطات العثمانية بالمزيد من القروض التي كانت ـ الاخيرة ـ في اشد الحاجة اليها . فقد كانت القروض التي تقدمها الحكومات او بيوتات المال ، كالبنك الالماني والبنك الاهلي العثماني [وهو بنك بريطاني] البوابة الرئيسية للحصول على المشاريع الاستعمارية . ففيما يتعلق بخط سكة حديد بغداد الذي اجمعت الدوائر الاستعمارية وقتذاك على انه مشروع متعدد المظاهر والجوانب نظرا لكونه ينفذ بالمصالح الالمانية الى بوابة الخليج العربي العليا ، عبر البصرة، ويحمل معه تهديد الاطماع الالمانية لمصالح ومكانة بريطانيا فيه ، وينطوي على منح امتياز التنقيب والتحري عن المعادن والثروات وفي مقدمتها النفط ، فقد كان هذا المشروع في الوقت نفسه احد اوجه النشاط المتكالب على المنطقة ، وبالتالي احد المشاريع المهمة التي دار من خلالها الصراع الاستعماري على ساحة العراق . فقد كان يعني من وجهة نظر السياسة البريطانية

« اداة تسمح لرجال الصناعة الالمان ان يؤسسوا اسواقهم وارباحهم وان يهددوا بذلك المــراكز البريطانيــة المتخــذة في الخليــج العربي والهند » . في حين كــان اشــراك انجلترا او فرنســا في تمويل وانشاء الخط الحديدي نظرا لعدم كفاية الخبرات الالمانية التي يتطلبها ، يعني انه [سيؤدي] حتما الى المساومة الدبلوماسية والاقتصادية ، وبالتالي اثارة موضوع النفط بما يؤثر على الحــق الاستثنائي الممنوح لرؤوس الاموال الالمانية في اذار ١٩٠٣ ، وهــو العام الذي انتشرت فيه وسائل النقل المختلفة بما فيهــا الطــيران انتشارا واسعا مما زاد في قيمة النفط ومشتقاته ، وضرورة الحصول عليه ، نتيجة لازدياد الطلب عليه جراء التقدم الـكبير والواســع في انتاج واستعمال محركات الاحتراق الداخلي التي يقوم عملها عــلى المنتجات النفطية المختلفة . كما زاد ذلك في اهمية المنطقة وحيويتها في الحسابات الاستعمارية .

في هذا الوقت ذاته ، كانت بريطانيا تضع يدها على امتيــاز نفط ايران عن طريق وليم نوكس دارسي الذي لعبت الصدفة دورا كبيرا في الحصول عليه . وبهذا الامتيــاز وضعت بريطانيــا اولى مشاريعها النفطية في المنطقة والتي عملت من خلالها ليس فقــط على منافسة روسيا القيصرية التي كانت تملك منذ سنة ١٨٧٢ امتيازا للتنقيب ولاستخراج النفط الايراني بل كذلك على نيل امتيــازات نفط العراق باديء الامر ومن‌ثم نفط الخليج.ومع‌ان مدة عقد الامتياز الروسي محددة بست وستين سنة ، الا ان فشل التنقيبــات التي قام بها صاحب الامتياز البارون جوليوس دي روتر ، ادى الى الغائه في عام ١٩٠١ . وقبل ان تعلن حكومة الشاه عن هــذا الالغاء بوقت قصير ، اسندت الى الجنرال كتابجي ، مبعوثها الى بريطانيا وفرنسا لحضور المعرض العالمي ، مهمة اقناع حكومة لندن او باريس لغرض اجراء مفاوضات بشأن عقد اتفاق تمنحها فيه ايــران حق التنقيب واســتخراج النفــط ، الا انــه التقى عــن طريـــق صديقه السر دروموند وولف ـ وهو احد سفراء بريطانيا السابقين

في ايار ١٩٠١ ، بالمستر وليم نوكس دارسي الذي وافق على العرض والتباحث بشأنه مع الحكومة الايرانية . وبعد ابرام الاتفاق ،اسس دارسي‌شركــة « فرست اكسبلوتيشــن كومباني

First Exyplotation Co. برأسمال قدره (٦٠٠) ألف جنيه استرليني ، موزعة على ٦٠٠ الف سهم ، اكتتب دارسي منها ٢٠ الف سهم باسم الحكومة الايرانية ، والباقي باسمه • ومن بين الشروط التي تضمنها اتفاق الامتياز هذا ، ان تدفع الشركة للحكومة الايرانية نسبة ١٦٪ من الارباح الصافية • الا ان الشركة، علاوة على ما تضمنه اتفاق الامتياز من شروط على جانب كبير من المزايا لصالحها ، لم تلتزم بدفع هذه النسبة ، بل كانت تلجأ دوما الى شتى السبل التي من شأنها ان تقلل من المدفوعات التي تحددها •

فقد بلغت واردات الشركة الصافية المعلن عنها للمدة من عام ١٩٠٥ الى عام ١٩٣٢ (١٧١ مليون جنيه استرليني) ، غير ان ما دفع للحكومة الايرانية لم يزد عن ١١ مليون جنيه استرليني أي ما نسبته ٦ر٤٪ في حين كان ينبغي ان تتسلم الدولة الايرانية وفق النسبة المنصوص عليها في اتفاق الامتياز ، اكثر من ٢٧ مليون جنيه استرليني •

ومع ان هذا الاتفاق الذى عقد بين الحكومة الايرانية ـ من جهة ـ والمستر وليم دارسي ـ من الجهة الثانية ـ يعتبر شخصيا من جانب الاخير ، الا انه كان يحمل في طياته الصراع الاستعمارى على النفط والنفوذ في وقت معا • فعدا عن انه استتبع دخول الحكومة البريطانية في الامتياز مباشرة فيما بعد[2] ، وفي السياسة الايرانية كذلك ، فقد استثنى في شروطه « اراضي خمس ولايات تقع في اقاصي البلاد الشمالية » وهي الولايات المشمولة ـ سابقا ـ بالامتياز الروسي الملغي • وكان هذا الاستثناء من جانب الحكومة الايرانية يستهدف تجنب اثارة « الشكوك الروسية » •

ورغم ذلك ، فقد ظلت هذه الولايات الخمس ، مطمحا للاطماع البريطانية ، الحكومية منها ورؤوس الاموال الاخرى على السواء ، وفي مقدمتها : اطماع دارسي ، ومن ثم شركة البترول الانجلو ـ فارسية ،طيلة المدة الواقعة بين ١٩٠١ـ١٩١٦ •

---

(٢) تحوز ٥٦٪ من أسهم شركة النفط الانجليزية الفارسية (حاليا شركة النفط البريطانية) الى الحكومة البريطانية ، و ٢٢٪ الى شركة نفط بورما ، و ٢٢٪ الى افراد بريطانيين •

ولكن حصول خوستريا (او خاشـــتريا) الروســـي في آذار من عام ١٩١٦ على امتياز نفطي في ثلاث من الولايات الخمس موضوعة الاستثناء ، ولمدة ٧٠ عاما ، قد حفز المخاوف البريطانية الى حـدود قصوى ، فضلا عن انه وضع الامال البريطانية في نيل امتياز نفط المنطقة ، في مدارج بعيدة جدا من مدارج الامل • وكان الحصـول على هذا الامتياز من جانـــب خوستريا ، يعنـي ايجـــاد قاعـــدة اخرى ذات منافع كبيرة الاهمية في متناول سلطات روسيا القيصرية، لتأجيج التصارع الاستعماري بينها وبين بريطانيا •

غير ان نشوب ثورة اكتوبر ١٩١٧ وانتهاج روسيا نمطا جديدا من العلاقات السياسية بينها وبين الدول الاخرى ، املتها طبيعـة مفاهيم الثورة ، قد اضطر خوستريا الى ان يتخلى عن امتيازه • فاهتبلت الشركة الانجلو ــ فارسية ، الفرصة وابتاعت من خوستريا امتيازه بمبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه • وما لبثت « ان انشأت شـركة جديدة سمتها شركة شمال فارس المحدودة للبترول ، كانت الغاية منها ، قطع دابر اي تهديد يأتي من الشمال ــ من ناحية ــ وقطـــع الطريق على الشركات الامريكية في ان تحصل عليه ، وان تؤســـس لنفسها مواقع منافسة للمصالح والنفوذ البريطانيين •

وقد بدا استحواذ بريطانيا على سائر نفط ايران امام حكومة الولايات المتحدة الامريكية واصحاب المصالح النفطية فيها ، امرا في غاية الخطورة ، لا سيما وانه يتناقض مع سياسة « **الباب المفتوح** » التي كانت تنادي بها الحكومة الامريكية لضمان مجالات لنفوذهـا ومصالحها ، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة قد دخلت الحرب الى جانب بريطانيا ــ روسيا ــ فرنسا ، ضد محور المانيا ــ ايطاليا ــ الامبراطورية العثمانية •

ذلك ان الحكومة الامريكية ، اعتبرت الاتفاق البريطانـي ــ الايراني المذكور ، بداية صارخة لتأسيس قاعدة صلبة من الاحتكارات البريطانية[٣] ، لا سيما وان شـــركة النفط الانجلو ــ فارســـية

---

(٣) وقد كررت الولايات المتحدة احتجاجاتها ضد هذه الشركة عـدة مرات : وكان احتجاجها في صيف عام ١٩٢٠ ينطوي صراحة على اعتبار انشائها « اجراءا ، اجراءات الحصر لانتاج مادة اساسية كالبترول » ، وان ذلك « متعارض مع مبـــدا مساواة الدول بالمعاملة في البلاد الاجنبية » •

(المعروفة حاليا باسم شركة البترول البريطانية) كانت قد دخلت منذ ٢٣ تشرين الاول ١٩١٢ طرفا مساهما في شركة البترول التركية التي أسست في العام المذكور ذاته ، وهي الشركة التي عرفت فيما بعد نيسان ١٩٢٩ باسم شركة نفط العراق ٠ مما يتيح امامهـا فرصة كبيرة في الحصول على امتيازات في نفط العراق تضاف الى امتيازاتها في ايران ٠ الامر الذي يبدو معه الوضع النفطي الـذي تهيمن عليه الشركات الامريكية ، وكذلك مطامحها واطماع حكومتها، معرضا لاخطار المنافسة المؤثرة ٠

ولعل ابرز ما يحدد معالم هذا الوضع الخطير امام انظار حكومة الولايات المتحدة واصحاب المصالح فيها ، هو ان بريطانيا علاوة على كونها تشكل سوقا جيدة لشراء النفط الامريكي ، فانها تستطيع ـ بما تملكه من قوة وما تفرضه من نفوذ وهيمنة على بحار عديدة وعلى الكثير من البلـدان المطلة عليهـا ، وبما تسيطر عليه من مستعمرات واسعة في ارجاء شتى من العالم ـ ان تغلق الاسـواق الاخرى امام نفط الولايات المتحدة ، او ان تدخلها بالمضاربـة في الاسعار ـ على الاقل ـ في حال نجاح شركة النفط الانجلو ـ فارسية، في انتاج النفط بشكل مضطرد ٠

ومما يزيد هذا الامر اهمية وخطورة بالغتين في حسـابات الحكومة الامريكية ، التقارير التي خرجت بها البعثة الجيولوجيـة الالمانية من بحوثها في العراق ١٩٠١-١٩٠٣ ، بشـأن انه ـ اى العراق ـ بقعة تعوم على بحيرة من النفط لا ينضب معينها ٠ وذلك بعد ان كانت التقارير المماثلة التي خرجت خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، تتجه بانظار اصحاب رؤوس اموال الشركات ، الى نفط الموصل ، مشيرة الى « ان باطن اراضيها يحتوي على بحيرة من زيت البترول » ٠

ومن ناحية اخرى ، كانت الولايات المتحدة الامريكية على يقين من انه اذا ما نجحت بريطانيا في الحصول على امتياز نفطي في العراق، فان ذلك سيشكل منطلقا لها للاستحواذ على سائر حقول نفـط العراق ، على غرار ما حدث في ايران ، واستنادا الى مبدأ التسلط البريطاني الذي لا يرضى بحصة الاسد الا كحد ادنى ٠ الامر الذي يعطى لبريطانيا ، قوة جديدة على جانب كبير من الاهمية ، تضاف

الى قوتها السائدة ــ آنذاك ــ مما يعني في ادنى الافتـــراضات ، اقتسام السوق العالمية للنفط ، وهو مما تخشاه شركات النفـط الاحتكارية الامريكية ، كما تحرص على ان لا يقع ٠

اما من وجهة النظر الاستعمارية البريطانية ، فان بقـــاء الولايات المتحدة ، الدولة المنظمة لتسويق النفط في العالم ، بحكـم ان انتاجها الذي يعد حتى عام ١٩١٤ ــ حسب الاحصائيات المتوفرة ــ اضخم انتاج في العالم ، وانها كذلك الدولة الوحيدة القـادرة على تموين وسد حاجات المرافق البريطانية العسكرية منها والمدنية ، كان من الامور التي يصعب جدا تصورها من قبل الحكومة البريطانية واصحاب رؤوس الاموال فيها ٠

وليس من شك في انه لايمكن تصور بقاء البحرية البريطانية، وبالتالي بقاء سيطرتها على المستعمرات الواسعة الانتشار ، محكومة بماتزودها به شركة ستندارد الامريكية من نفط ٠

ذلك ان اكثر من ٩٥٪ من مشتريات بريطانيا من النفط ، كانت تجهزها الشركة المذكورة ، صاحبة اكبر الاحتكارات النفطية في ذلك التاريخ ٠

لقد كانت تلك الاعتبارات ، من ابرز ما يتحكم بتأجيج الصراع الاستعماري الدولي على نفط المنطقة ٠ ولقد كان عام ١٩٠٨ الـذي شهد نجاح اولى عمليات استخراج النفط ، يعد في الواقـع النقطـــة العليا في سلم الخط البياني لتصاعد ذلك الصراع ٠ فقبل هـــذا التاريخ بسنتين ، اي في عام ١٩٠٦ ، كانت قد تهيأت احدى اهـــم الفرص امام شركة ستندارد اويل الامريكية ، للحصول على امتياز نفط ايران ، والتي من شأنها اقصاء المصالح البريطانية في ميدان هذه الثروة الحيوية ٠ ذلك ان دارسي كان قد اضطر في هـــذا التاريخ الى الدخول في مفاوضات مع الشركة المذكورة لبيعها امتيازه ، بسبب عدم نجاح التنقيبات التي قام بها والتي كبدته نفقـــات مالية كبيرة اشرفت به على الوقوع في الافلاس ٠

ولكن الحكومة البريطانية التي كانت تعول على نفط ايران ــ مثلما هو الحال في تعويلها على نفط العراق ــ اهمية وقيمة بالغتين في سد احتياجاتها من النفط الامريكي ، عملت جهدها من اجـــل احباط هذه المفاوضات وهي في بداياتها الاولى ٠ فقد كانت مدركة

من قبل البدء بالمفاوضات ، ابعاد الترقب والتربص الذي كانت تقوم به شركة ستندارد ، كبرى الشركات الاحتكارية ، للاستحواذ على حقول نفط المنطقة • كما ان ادراك القيادة العسكرية ، وبوجه خاص ، ادراك قيادة البحرية البريطانية الضخمة والمنتشرة في انحاء العالم المتباعدة والتي تشكل العمود الفقري لحركة الاستعمار البريطاني ، للقيمة البالغة الحيوية « التي يمثلها وقود المازوت ، واثره البالغ على مستقبلها » قد حداها ليس فقط الى الايعاز لدارسي ب « **الا يترك الامتياز يقع في ايد اجنبية** » بل ان تدفع كذلك بالحكومة البريطانية الى التدخل مباشرة • « **لانقاذ** » امتياز دارسي « **معترضة على ادخال شركة امريكية في ما زعمته منطقة نفوذ لها** » •

لذلك ، اوعزت الحكومة البريطانية بعد مدة وجيزة الى شركة بورما اويل — وهي شركة بريطانية — للتدخل في هذا الامتيازبهدف الوصول به الى النجاح ، باقصى ما يمكن من السرعة •

ولعل في مقدمة العوامل العديدة التي كانت تقف وراء تشديد الحكومة البريطانية على ذلك ، هو حرصها على توسيع دائرة مستعمراتها وتوطيد مصالحها في المستعمرات الاخرى الواقعة تحت سيطرتها ، والتخلص الى اقصى ما يمكن من ضرورات الاعتماد على نفط الولايات المتحدة ، فضلا عن الحيلولة دون وقوع نفط المنطقة في قبضة الشركات الامريكية • وقد تحدث بهذا الصدد مدير شركة بورما « بعد تفجر النفط ، واشتراكها في رأسمال الشركة البريطانية — الفارسية ، قائلا : انه فضلا عن الارباح التي ستجنيها شركته من اغنى حقول البترول في العالم ، فانها منعت هذه الموارد من ان تقع في ايد غير بريطانية » •

وهنا تتفاعل الاهمية الستراتيجية الجغرافية التي تتمتع بها المنطقة مع حيوية الموارد النفطية الكامنة فيها ، لتعطيها من ثم قيمة جديدة مضاعفة • وكان الاعتقاد الراسخ بوجود النفط في العراق بكميات غزيرة ، يكسبه هذه الدرجة من القيمة الحيوية ، ولا سيما بعد اكتشافه في ايران عام ١٩٠٨ • ولان العراق كان خاضعا يومذاك للسيطرة العثمانية ، فقد كانت استانبول ، الساحة التي دار في جوانبها ومرافقها الرسمية والمؤسسات الاقتصادية والمالية ، صراع الدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية للحصول على نفط العراق•

ففي الوقت الذى كان لرؤوس الاموال الالمانية حق التنقيب عن النفط في العراق بموجب اتفاقيات معقودة سابقا لهذا الغرض ، وفي الوقت الذي كان وليم نوكس دارسي قد حصل فيه على امتياز نفط ايران ، في هذا التاريخ نفسه ١٩٠١ـ١٩٠٣ كان دارسي يفاوض في العاصمة التركية استانبول « **للحصول على وعد بامتياز في شمال بلاد ما بين النهرين** » .

ومن قبل هذا التاريخ كان الصراع دائرا على نفط العراق . فمنذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر اتجهت الانظار الاستعمارية الى نفط الموصل « **بعد ان زارها جماعة من الخبراء وقرروا ان باطن اراضيها يحتوي على بحيرة من زيت البترول** » .

وفي ميدان الصراع والمنافسة هذين ، تقدمت عدة شركات للحصول على امتياز الموصل ، الا ان شركتين فقط حصلتا على موافقة مبدئية ، وكان ذلك راجعا الى نجاح الجهود التي بذلتها الاطراف المعنية بالشركتين . وكان اول الامتيازين هو الذي حصل عليه مستر كولبي تشستر في عام ١٩٠٨ . وقد احتضنت الحكومة الامريكية هذا الامتياز . وكان تشستر موفدا من قبل الامريكيين ليعرض على الحكومة العثمانية « برنامجا شاملا لعدد من مشاريع الاشغال العامة والتنمية الاقتصادية . وقد عرض فيما عرض انشاء ثلاثة خطوط حديدية مقابل حصولهم على امتيازات شبيهة بالامتيازات التي منحت للالمان على طرفي خط بغداد » .

اما الامتياز الثاني فهو امتياز شركة البترول التركية ، وقد احتضنته الحكومتان الالمانية والانجليزية .

الا ان الامتياز الاول « لم يكتسب صفة الشرعية ، وبالتالي لم يستغله اصحابه » وذلك بسبب وقوع الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد ، بعد وقت قصير من الحصول على الامتياز . كما لعبت التقلبات السياسية ومراكز النفوذ المتصارعة ، على عرقلة تنفيذ الاتفاق ، اذ تأجلت المصادقة عليه من قبل البرلمان التركي عدة مرات منذ سنة ١٩١٠ ، الى ان اهمل نهائيا بعد ذلك « بسبب تدخل الالمان واعتراضهم عليه ، من ناحية انه يتعدى على امتياز خط سكة حديد بغداد الممنوح لهم . وكذلك بسبب تدخل الانكليز » .

وفي ٢٧ حزيران ١٩١٤ حصلت شركة البترول التركية على امتياز للتنقيب عن النفط في الموصل ٠

ان وقوع الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٠٨-١٩٠٩ واسقاط السلطان عبدالحميد من عرش السلطنة ، والذي لقي الترحاب والارتياح في كل من لندن وباريس ، باعتباره يشكل البداية ل « محو النفوذ الالماني من الشرق الادنى » جاء مترافقا مع نجاح الانجليز في اكتشاف النفط في ايران ، ومع وقوع التقلبات والاضطرابات السياسية في طهران ، بما يبقي على المصالح البريطانية فيها ٠ فقد كان لشركة البترول الانجلو - فارسية ، الدور الرئيس في هذه الاحداث التي ادت في النهاية الى قيام سلسلة من حركات التمرد والعصيان والانقلابات التي كان آخرها بروز رضا شاه واستيلاؤه على مقاليد الحكم في تشرين الاول ١٩٢٤ ٠ اذ كانت هذه الاضطرابات قد بدأت بشكلها الملحوظ والواسع ، في اعقاب الاتفاق الذي تم بين انجلترا وروسيا القيصرية في آب ١٩٠٧ والذى حددت بموجبه مناطق نفوذ كل من الدولتين الامبرياليتين في ايران ، وذلك بان اخضع - الاتفاق - المناطق الشمالية « للنفوذ الروسي، وجنوبها للنفوذ البريطاني ، تاركا بينهما منطقة محايدة » وما اثارته بنود هذه الاتفاقية الجائرة في صفو فالجماهير الايرانية ، من غضبات عاتية ، كانت تتفاعل بعنف مع ما كانت قد حرضت عليه الشركة المذكورة بدفعها العناصر المتعاونة معها او المرتبطة بها لاثارة الازمة التي كانت ناشبة بين الشاه والمعارضة ، هذه المعارضة التي ركبت موجتها وتصدرتها في آخر المطاف « بضع مئات من تجار طهران الذين ذهبوا الى المفوضية البريطانية واستقروا في حدائقها مصممين على الصمود ضد الشاه مظفرالدين » الذي كان لتنازله عن العرش ، اثر كبير على خلفه الشاه محمد علي ، حيث وجد - هذا الاخير - في التشجيع الروسي له ، سندا للاعلان عن نواياه في الغاء الامتيازات الممنوحة من قبل سلفه الى الشركة المذكورة ٠ غير ان هذا الاجراء قد حدا بشركة النفط الانجلو - فارسية الى التحريض على القيام باعمال عنف مسلحة ما لبثت ان اتسعت لتؤدي - بدعم من قبائل المنطقة التي تزاول فيها الشركة اعمالها - الى « اشعال حرب اهلية دامت عدة اشهر » اضطر الشاه في اعقابها الى التنازل

في عام ١٩٠٩ « ولكن البريطانيين لم يحصلوا من جراء هذا التغيير على اية فائدة (جديدة) لان الرأي العام الفارسي كان ساخطا على الاتفاق الانجليزي الروسي لعام ١٩٠٧ » ٠

وكان لمسببات هذه الاحداث جذورها في الواقع اليومي سواء على الصعيد الرسمي ، او الجماهيري ، أو على صعيد الصراعات الانجلو ـ امريكية ٠

فعلى الصعيد الرسمي ، كانت الخلافات بين الحكومة الايرانية وشركة النفط الانجلو فارسية ، قد بلغت ذروتها في عام ١٩٠٩ ٠ ففي مدى ثمانية اعوام ، رفض دارسى ، ومن بعده شركة النفط المذكورة ، ان يدفعا للحكومة الايرانية المبلغ الذى حددته شروط الامتياز والبالغ ٥٠٠ جنيه استرليني سنويا عن آبار النفط في بوشهر وشوشتر وقصر شيرين وداليكي ، التى كانت تعود للدولة في السابق ٠

وعلى الصعيد الجماهيري كان هذا الرفض يتفاعل مع ضآلة النسبة المحددة للدولة الايرانية من الارباح الصافية التي تجنيها شركة النفط ، والبالغة ١٦٪ ، كما كان هذا التفاعل يتفاقم في اوساط الشعوب الايرانية معاتفاقية تقسيم ايران بين النفوذين الاستعماريين الانجليزى والروسي ٠ اما على صعيد الصراع الانجلو امريكى ، ففد وجد بعض المسؤولين الامريكيين وكذلك اصحاب المصالح النفطية ، في هذه الاجواء المتوترة ، فرصة للتحريض ضد الانجليز وشركتهم في وقت واحد ، آملين من وراء ذلك الحصول على حقول النفط ٠

الا ان اخفاق المصالح الامريكية فى نيل اى تقدم في طهران الى جانب اخفاقها ـ فيما بعد ـ في استانبول ، كان مما يثير حفائضها ازاء بقاء المصالح البريطانية في ايران ـ من جهة ـ وازاء تقدمها في تركيا ، من جهة اخرى(٤) ٠

وعلى مستوى الطرف الآخر ، فان سعي الحكومة البريطانية واصحاب رؤوس الاموال الانجليزية للاستفادة الى اقصى ما يمكن من الظروف التي اتاحها الانقلاب التركي في عام ١٩٠٨ ، كان

---

(٤) ينبغي القول هنا بانه رغم ذلك فان الانقلاب العسكري الذي قادته حركة تركيا الفتاة ، قد فتح الطريق امام الامريكان للدخول في حلبة الصراع ٠

يجد في عرض الجنرال تشستر ، ممثل المصالح الامريكية في استانبول ، المشاريع الامريكية المنوه عنها سابقا ، حافزا لمضاعفة نشاطها الاستعماري باتجاهين :

الاول : وهو الذي تمثل في اتفاق المصالح البريطانية والالمانية والهولندية ، لتشكل فيما بينها جبهة واحدة تقف في وجه المصالح الامريكية واخطار الاستعمار الامريكي القادم ، وان كانت اطراف هذه الجبهة ماتزال تتنافس فيما بينها للحصول على النسبة الاعلى ٠

اما الاتجاه الثاني : فهو الذى اتسم بتوسيع دائرة النشاطات في العاصمة التركية ، وتركيزها الذى تمثل في تأسيس مصارف مالية كبيرة فيها،وتداعى اصحاب رؤوس الاموال الانجليزية لتأسيس البنك الاهلي العثماني سنة ١٩١٠ برأسمال انجليزي ، وقد كان من مهماته البارزة « الاشتراك في المشاريع البريطانية العاملة في تركيا او تدعيمها ٠٠ والمباشرة بالمشاريع البترولية العثمانية ٠ الا انه لم يكن في حوزة بريطانيا اى امتياز او وعد بامتياز في اراضي الامبراطورية العثمانية ٠ وفيما عدا اراضى العراق ، التي كان غناها بالنفط معروفا ، كانت اعمال اكتشاف حقول نفط جديدة ٠ امرا مكلفا ، فلم يبق بد من اللجوء الى تعاون الماني ــ انجليزي ، بكل ما يعنيه هذا التعاون من مفاوضات ومساومات صعبة ٠

وفي كانون الثاني ١٩١١ ، أسست في لندن الشركة التركية للبترول المحدودة برأسمال قدره (٥٠٠٠٠) جنيه استرليني ، غطي على النحو الاتى : ٤٠٪ من قبل السر ارنست كاسل (سفير بريطانيا في استانبول) ٠

٢٠٪ من قبل البنك الاهلي التركي ٠

٤٠٪ من قبل كولبنكيان (كان وقتذاك مديرا للبنك الاهلي التركي) ٠

« وفى الوقت ذاته ، اسست فى لندن شركة جديدة تحت اسم افريكان آند ايسترن كوتشيسن سندكيت ٠٠ كانت تضم في خريف عام ١٩١١ كلا من البنك الاهلى المصرى ٥٠٪ ، والشركة الهولندية الملكية ٢٥٪ والدويتش بنك الالماني ٢٥٪ ٠

« ولم ينته عام ١٩١١ حتى حل البنك الاهلى العثماني محل البنك الاهلى المصري ٠ ونتيجة لذلك ، نشهد في نهاية العام

المذكور تصارع الشركتين البريطانية والالمانية على نفط العراق • الا ان الشركة البريطانية لم تكن تتمتع بالاستثناءات المتجمية التي حصل عليها الالمان في عام ١٩٠٣ بحسب احكام المرسوم التركي (الفرمان) المتعلق بخط بغداد ــ برلين •

ولقد كان في ادراك اصحاب رؤوس الاموال المساهمة في شركة البترول التركية المحدودة ــ البريطانية ــ خاصة ، هو ان تخطو اولى خطواتها نحو الوصول الى حيازة امتياز للتنقيب ولاستخراج النفط في العراق • على ان النفوذ الالماني الذي كان ما يزال قويا حتى نهاية عام ١٩١١ ، قد انتهى بالمنافسة القائمة بين المانيا وبريطانيا ــ بعد صيغة التعاون التي وصلتا اليها بكل ما في هذا التعاون من مفاوضات ومساومات صعبة ــ الى تأسيس الشركة التركية للبترول في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩١٢ ، بعد ان بذل الانجليز جهودا كبيرة لعرقلة أي امتياز آخر لا يعطيهم نصيب الاسد في نفط الموصل ــ وفي اتفاق انشاء الشركة الاخيرة ، احرزت رؤوس الاموال البريطانية على نسبة كبيرة فيها ، منها ٢٠٪ للبنك الاهلي التركي (بريطاني) و ١٥٪ للسر ارنست كاسل ، وما لا يقل عن ١٠٪ من اسهم شركة الرويال دويتش المعروفة بالانجلو سكسونية، البالغة اسهمها ٢٥٪ • اما الحصص المتبقية ، فقد كانت نسبة ٢٥٪ للبنك الالماني ، و ١٥٪ لكولبنكيان •

وقد اثار نجاح المصالح البريطانية هذا ، اصحاب رؤوس الاموال الامريكية كما اثار ساسة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٠٨ الذي شهد وفادة تشستر ممثلا لمصالح غرفة تجارة نيويورك وبعض الهيئات الامريكية ، بتوجيه من الرئيس الامريكي روزفلت ومساعدة السفارة الامريكية في استانبول ، فحصل من السلطان على امتياز واسع وشامل في نواحي كثيرة كان منها انشاء شبكة من خطوط سكك الحديد واستغلال مصادر النفط والنحاس وغيره من المعادن الاخرى • الا ان هذا الامتياز لم يكتب له ان يلقى المصادقة عليه ، كما مر سابقا ، رغم دعم الحكومة الامريكية للمطالب التي تقدم بها تشستر ، عن طريق تدخلها « الرسمي في برلين والاستانة ، ثم في لندن وباريس » وكانت في كل مرة تتدخل فيها لدى هذه العاصمة او تلك من العواصم الاستعمارية او المعنية ، تطرح موضوع

العمل بمبدأ الباب المفتوح ، امام الدول الاستعمارية في ثروات المنطقة ، وذلك من اجل كسر الطوق الذي كانت تفرضه المانيا وبريطانيا بوجه خاص للحيلولة دون حصول المصالح الامريكية على اية مواقع .

ويهدف ايجاد قاعدة يرتكز اليها الامريكيون في تطبيق سياسة الباب المفتوح ، عمدوا الى مزاولة نشاط مالي واسع على غرار النشاط المالي البريطاني ، ومن بين ابرز المشاريع التي انشأوها لهذا الغرض ، هو تأسيس الشركة العثمانية الامريكية للتنمية ، الى جانب المساعي الكثيرة التي بذلوها للوصول الى مواطىء قدم للمصالح الامريكية في الامبراطورية العثمانية .

ولتحقيق ذلك ، انيطت بالمستر ايج ـ ويلسون ، وكيل وزارة الخارجية الامريكية ، الذى قدم للعاصمة التركية في خريف ١٩١٠ بمناسبة تتويج السلطان الجديد محمد الخامس ، مهمة «مساندة تشستر في طلباته بصورة خاصة ، وتوسيع نطاق الاستثمارات التجارية الامريكية في الامبراطورية عامة » وبتدعيم من « السفير الامريكي الذي تلقى الامر بمتابعة المفاوضات دونما ملل » .

ولكن هذه المساعى لم تحرز هي الاخرى ، شيئا من النجاح بسبب « تلاحم البريطانيين والالمان امام محاولة غزو الامريكان » من جهة ، وبسبب ما ادى اليه النفوذ الالماني على السلطات التركية من تحديد لموقفها بالقول بانه « ليس من ثمن يعوض على الحكومة العثمانية ، فقدان الصداقة الالمانية » .

ورغم ذلك ، فقد واصل الامريكيون ، المسؤولون الحكوميون منهم واصحاب رؤوس الاموال ، مساعيهم وتربصهم للفرص المناسبة لكى يعيدوا الكرة ويزاولوا نشاطهم مجددا في ميدان الصراع والتنافس ، الى ان « تعرضت الامبراطورية العثمانية نتيجة للحروب التركية ـ الايطالية والبلقانية » لضائقة مالية خانقة ، فانتهزت شركة ستندارد اويل الامريكية ، الفرصة ، وتقدمت الى الحكومة التركية بطلب منحها الحق الاستثنائى في استغلال وتسويق سائر الثروات البترولية في الامبراطورية ، مقابل قرض قيمته ١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وحصص من الارباح . كان ذلك في عام ١٩١٣ . وازاء اصرار السلطات التركية على رفض العروض الامريكية ، اقدم الساسة الامريكان

واصحاب رؤوس الاموال ممثلين في شركة ستندارد اويل اوف امريكا ، على خطوة تبدو غريبة في بابها ، اذ « اوفدوا بعثة للتنقيب في فلسطين » مجهزة بالمعدات اللازمة ، قبل ان يكتسب امتياز التنقيب عن المعادن المختلفة في فلسطين والممنوح بصورة مبدئية للشركة المذكورة ، صفته الشرعية النهائية التي تخوله المباشرة بالعمل ٠

ومع ان نشوب الحرب العالمية الاولى قد عطل اعمال هذه البعثة ، فان الامريكيين ، استطاعوا احراز شيء من التقدم الملموس في ميدان ايجاد مراكز استثمار لهم ، معتمدين باديء الامر، على النفوذ الالماني في الامبراطورية العثمانية ، وذلك بعد ان ضاق الالمان ذرعا بالضغوط والاطماع البريطانية المتزايدة ، وبعد نجاح اساليب التهديد التي اتبعها الامريكيون تجاه الالمان ، فكان ذلك بمثابة العامل الرئيس الذي تفاعل فيما بعد مع عامل نشوب الحرب[٥] بين الانجليز والالمان والذي « جمع الطرفين في جبهة واحدة متعاونة في حدود مصالحهما المشتركة » ٠

لقد كان من معطيات الصراع الذي شهدته هذه المرحلة ، نشوء مشاريع متقابلة بين الاطراف الاستعمارية ٠ ففي تاريخ ٢٣ /تشرين اول/١٩١٢ الذى اعلن فيه رسميا عن تأسيس شركة البترول التركية « غيرت شركة امريكان آند ايسترن كونسيشون ليمتد ، اسمها لتتخذ اسما جديدا هو الشركة التركية المحدودة للبترول: Petroleum Turkish Co. Ltd. وعينت لها اهدافا بترولية محددة هي ٠٠٠ اقتناء ، وتحري ، وكشف وجود الحقول البترولية وما يتعلق بذلك من اعمال » ٠ وفي الوقت الذي احتاطت فيه الشركة التركية للبترول « لدرء خطر اى تدخل اجنبي ! » في اعمال الشركة ورؤوس اموالها ، وذلك بمنح « حملة الاسهم حق الاولوية في استرداد أنصبة الشركاء ٠٠٠ » كجزء من الاحتياطات التي املتها طبيعة الصراعات الاستعمارية ، فقد اتسم الصراع البريطاني ـ الامريكي في فلسطين ـ اثناء الحرب ـ بمنع الانكليز شركة ستندارد اويل اوف امريكا ، من مزاولة اعمالها في البحث

---

(٥) مما يجدر ذكره هنا ، ان الولايات المتحدة لم تدخل الحرب الاولى ، الا في وقت متأخر ٠ وكان ذلك في ربيع سنة ١٩١٧ ٠

الاستعمارية المختلفة وتعقدها جراء استمرار تصارع الاطماع عن النفط وغيره من المعادن ، وقد بلغ هذا الصراع حدا دفع بالقائد الانجليزي الى القبض على احد رجال الشركة وايداعه السجن[٦] • وكانت هذه الضغوط والمحاربة من جانب الانجليز لهذه الشركة ، جزءا من خطة عامة تستهدف منافسة اعمالها ومراكزها في جهات عديدة من العالم • وقد استدعت هذه الخطة من بين ما استدعته ، انشاء شركة (ذي برتش كونترولد اويل فيلدز) حقول الزيت التابعة لبريطانيا ، وهي على غرار الشركة الانجلو ـ فارسية •

ومن ناحية اخرى ، كان مجرد تأسيس الشركة التركية المحدودة للبترول ، رغم عدم حصولها على اي نجاح بعد ، دافعا للحكومة البريطانية على مضاعفة نشاطها الهادف للوصول الى تعزيز مراكز مصالحها هذه ، وتوسيع دائرة سيطرتها الى اكثر ما يمكن ، مستغلة مشاركتها في بعض رؤوس الاموال المساهمة في الشركة التركية للبترول ، فتقدمت الى الحكومة التركية بتاريخ لاحق ل ٢٣ تشرين اول ١٩١٢ « بمطالب ترمي الى الدخول في الشركة ، رغبة في الاشراف عليها » ضاربة عرض الحائط بالنظام الاساسي للشركة الذي اعطى بموجبه حملة الاسهم ، حق الاولوية في استرداد انصبة الشركاء • ففي ٢٩ تموز ١٩١٣ ابلغ السفير التركي في لندن رسميا بان « الحكومة البريطانية تولي اهمية بالغة موضوع الحصول على امتياز للبترول في ما بين النهرين ، وانها واثقة من ان الحكومة التركية سوف لا تبخل ببذل الجهود اللازمة للوصول الى اتفاق في هذا الغرض » •

وقد استغلت الحكومة البريطانية حاجة الحكومة التركية الى قرض بمبلغ ٥٠ الف جنيه ، فتقدمت الاخيرة لاقراضها به من قبل الحكومة البريطانية • وقد كانت موافقة الحكومة التركية على الطلب البريطاني ، يجنبها المشاكل المالية التي كانت تعاني منها يومذاك ، كما يجنبها التعرض للضغوط البريطانية المتوقعة والدخول في مناورات ومساومات جديدة ، وهذا ما لم تكن السلطات التركية راغبة فيه • فضلا عن هذا ، فقد لجأت الحكومة البريطانية « امعانا منها

---

(٦) ومن الطبيعي بعد هذا ، ان ترفض السلطات الانجليزية ، الطلب الذي تقدمت به ستاندارد في ايلول عام ١٩١٨ « بشأن الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في الاراضي التي تحتلها القوات البريطانية في فلسطين •

في اقناع الاتراك » الى رفض [طلب القرض الذي تقدموا به ، فلم يبق بد من اعادة النظر في موضوع الشركة التركية للبترول ومساهميها المختلفين] ٠
وعلى هذا ، لم يبق امام الرغبات البريطانية تلك ، سوى (البنك الالماني) ٠ ولاجل الوصول بهذه الغاية الى نهايتها ، فقد تدخلت الحكومة البريطانية رسميا لدى الحكومة الالمانية لصالح اشراك الشركة البريطانية الفارسية ٠ و « بعد مفاوضات طويلة معقدة ، تم الاتفاق في ١٩ اذار ١٩١٤ » واستطاعت الحكومة البريطانية التي تمتلك نسبة كبيرة من رؤوس اموال شركة البترول الانجلوفارسية ، الدخول الى الشركة التركية للبترول،عن طريق احتلالها مراكز البنك الاهلي التركي ، والسر ارنست كاسل ورصد حصة ٥٪ من فائدة الارباح لكولبنكيان بدلا من حصته السابقة البالغة ١٥٪ ٠

كان هذا التقدم الذي احرزته رؤوس الاموال البريطانية والسياسة البريطانية معا،فيتركيايجري جنباالىجنبمعتقدمشركة البترولالانجلو فارسية في ايران ، والتي كان تمكنها من انتاج ٥٠٠٠٠ طن من النفط الايراني عام ١٩١٣ قد دعم مركزها في القيام بمهمة اعمال التنقيب في العراق ٠

وفي تاريخ متواقت مع النشاط البريطاني المذكور « وقعت الحكومتان البريطانية والتركية ، اتفاقية تسلخ بموجبها اراضي الكويت عن الامبراطورية العثمانية » بصورة رسمية ، وذلك في ٢٩ تموز ١٩١٣ ٠

وفي تاريخ ١٩١٣/١٠/٢٧ استحصلت الحكومة البريطانيةتعهدا من « شيخ الكويت بعدم منح اي امتياز بترولي لغير الاشخاص المعينين » من قبلها ٠ وبذلك يكون الاستعمار البريطاني قد ضرب طوقا على استغلال نفط الخليج ، في مبادرة مبكرة لقطع الطريق على امكان امتداد الصراع الاستعماري على نفط المنطقة الى بلدان الخليج العربي ٠

ومع انه لم يكن للولايات المتحدة ولرؤوس الاموال الامريكية التي كانت ترقب تلك التطورات بغضب وجزع ، اية حصص او مراكز في تلك الشركات ، فان النفط الامريكي كان في ذلك التاريخ وحتى قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى « يحتل مكانة متزايدة في

الانتاج العالمي للنفط » • فقد بلغت الكمية المنتجة منه في عام ١٩١٤ (٣٥ر٤٣) مليون طن ، وهي الكمية التي تشكل في ذلك التاريخ نسبة ٦٦٪ من الانتاج العالمي للنفط • في حين لم تستطع ان تحقق شركة البترول الانجلو فارسية من انتاج حقول ايران ، اكثر من ٢٧٥٠٠٠ طن في السنة المذكورة نفسها ، بأي حال من الاحوال •

على ان هناك ثمة عوامل متعددة قد لعبت دورا في دفع بريطانيا للاسراع في مد نفوذها وسيطرتها على الثروات النفطية ، مما زاد التسابق في حلبة الصراع الاستعماري على المنطقة وثرواتها الحيوية هذه ، بين كل من بريطانيا والمانيا وروسيا القيصريـــة والولايات المتحدة الامريكية بصورة رئيسية •

ذلك ان تفجر الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤ ، وازدياد استعمال الوسائل الميكانيكية ، اضافة الى استمرار ارتفاع اسعار النفط منذ سنة ١٩١٠ الذي كان « يعني بالنسبة للخزينة البريطانية ولميزانية بريطانيا ، ازديادا في النفقات مضطردا ومتمشيا مع تحديث الاسطول الذي كان يسير بسرعة •• » من ناحية ، واضافة الى « تعميم استعمال المحروق الجديد » من ناحية اخرى ، ثم اشتداد حرب الغواصات التي ادت بالتالى الى مضاعفة الصعوبات والعقبات التي وقفت يومذاك في طريق حصول بريطانيا ــ وكذلك فرنسا ــ على ما تحتاج اليه من النفط لتشغيل مصانعها وتسيير جيوشها وآلياتها الاخرى •• كل ذلك جاء ليضع الحكومة البريطانية امام ما كانت تخشى وقوعه منذ زمن غير قصير ، وتخطط على اساس تفادي وقوعه، وهو وضع تموين الاساطيل البريطانية ــ بصـــورة اخص ــ ازاء التقلبات السياسية ، بصورة بارزة الحدة والخطورة ، لا سيما وان الكميات المنتجة من نفط الولايات المتحدة ، كانت حتى تاريخ ١٩١٧ متفوقة على مجموع الانتاج العالمي ، وان النفط الامريكى هو المصدر الرئيس الذى تتزود منه الحكومة البريطانية بالوقود • هذا ، رغم ارتفاع انتاج نفط ايران في العام المذكور الى ٦٤٤٠٠٠ طن • على حين كان الانتاج الامريكى من النفط في العام ذاته قد بلغ ٤٤ر١٧ مليون طـن •

وازاء ظهور هذا الاخطار وبروز تأثيرها على مآل الحـــرب ومستقبل الامبراطورية العثمانية ــ من جهة ــ وامام تشابك المصالح

الامبريالية ، جاء دخول الولايات المتحدة الامريكية ، الحرب في ربيع ١٩١٧ ــ من جهة ثانية ــ ليزيد المشاكل الناجة امام حكومة لندن ، حدة وتعقيدا ٠

ذلك انه بالاضافة الى تعويض مصادر التمون بالوقود بسبب حرب الغواصات ، الى الخطر ، فقد اصبح جيش الولايات المتحدة واسطولها « اصحاب الاسبقية في التموين » ٠ وبسبب ذلك كله ، فقد اصبح تموين الحلفاء مزعزعا الى درجة كبيرة ، وخاصة فرنسا ، ونتيجة لذلك ، فقد ألقت المطامع الاستعمارية البريطانية ، اعباءا عسكرية كبيرة على جيوشها ، كما وضعت حكومة لندن امام الاعياء ٠

ولتدارك التموين البريطاني من تعريضه لاخطار كهذه ، بادرت سلطات لندن منذ وقت مبكر لتاريخ نشوب الحرب ، الى [**انزال الجنود البريطانيين في شط العرب ، الذين اتجهوا نحو البصرة يحملون التعليمات التالية : « السيطرة على ولاية البصرة ٠٠ والمناطق المجاورة الضرورية للدفاع عنها ، وتأمين سلامة حقول البترول ، والمصافي ، وخط الانابيب ، واقتراح الخطط الملائمة لتأمين احتلال حقيقي فعال ٠٠ ولتأمين تقدم لاحق نحو بغداد »**] ٠

ورغم هذه الاحتياطات الضخمة ، فقد تعرض « **خط الانابيب الذي يصب في مصفاة عبدان** » الى النسف ، والانقطاع ، في شباط عام ١٩١٥ ، مما حدا بالقوات البريطانية الى احتلال الاحواز ٠

وجاء امتداد الحرب الى داخل سوح الامبراطورية العثمانية ، وفي مقدمتها العراق ، عامل زيادة مضطردة للحاجة الى النفط ، من ناحية ، وللاندفاع نحو احتلال البقاع التي يعرف وجوده فيها او يحتمل ان يوجد فيها ، من ناحية اخرى ٠

وعلى صعيد آخر ، كان بقاء التموينات النفطية للاسواق العالمية في قبضة الشركات الامريكية وخاصة الستندارد اويل ، عامل دفع آخر للحكومة البريطانية على الاسراع في تحقيق وفرض السيطرة على المناطق التي يتوفر فيها النفط ٠

ويكشف عن هذا بجلاء ، اصرار القوات البريطانية على احتلال الموصل رغم معاهدة سايكس بيكو التي تنص على وضع الموصل تحت النفوذ الفرنسي ، ورغم المعاهدة المعقود ةفي ٣٠ تشرين الاول

١٩١٨ بين الحلفاء وتركيا ، والقاضية بانهاء الحرب في وقت لم تتمكن فيه القوات البريطانية من احتلال الموصل •

« وقد كتب هانزكون مفسرا بعض الشيء اسباب احتلال الانجليز لولاية الموصل ، فذكر انه كان لدى الانجليز اعتقاد استمر قائما بعض الوقت ، في ان احتلال القسم الجنوبي من العراق كاف لتحقيق اغراضهم ، الا انهم عندما تبينوا اهمية مصادر البترول في القسم الشمالي منه وكذلك الاهمية الستراتيجية التي للجبال هناك ، في الدفاع عن القسم الجنوبي ، تولد في نفوسهم الاغراء باحتلاله ايضا» هذا الى جانب ان الانجليز كانوا على معرفة سابقة بما تحتويه اراضي « **الموصل من مصادر ضخمة للبترول** » • فكان ذلك احد الاسباب الرئيسية التي وقفت وراء استجابة القيادة البريطانية لرسائل الجنرال مارشال القائد العام للحملة البريطانية على العراق ، الذي كان « **على اتصال برقي مع حكومته بشأن ضرورة توسيع نطاق اهداف العمليات الحربية في العراق حتى تشمل الموصل** » حيث كان الجنرال مارشال يرى انمن الضروري جدا احتلالها «**بصرف النظر عما اذاكانت ستدخل منطقة النفوذ الفرنسي •• او الانجليزي •• ذلك لانها تكمل الهيكل الجغرافي للعراق وتبعد الاتراك وراء حدود طبيعية** » تحول بينهم وبين تهديد السيطرة البريطانية على العراق ، فضلا عن انها « تمكن بريطانيا من وضع يدها على مصادرها الضخمة من البترول » •

ومما يكشف عن استماتة الانجليز هذه ، قبل ذلك التاريخ ببضع سنوات محاولاتهم في « **عرقلة اي امتياز لا يعطيهم نصيب الاسد في بترول الموصل** » • ولقد ادت الجهود الكبيرة والعنيفة التي بذلها ساسة بريطانيا واصحاب رؤوس الاموال الانجليزية ، الى توزيع حصص شركة النفط التركية في ١٩ آذار ١٩١٤ على النحو الاتي :

١ ـ اخراج البنك الاهلي التركي ، ودخول شركة البترول الانجليزية الفارسية ، مشاركة بنصف رأسمال الشركة البالغ ١٦٠٫٠٠٠ جنيه •

٢ ـ تخفيض حصة كولبنكيان من ١٥٪ الى ٥٪ لحساب رؤوس الاموال البريطانية ، على ان تخصم النسبة الاخيرة مناصفة من حصة كل من الشركة الانجلو فارسية والشركة الانجلو سكسونية •

وبذلك اصبح توزيع الاسهم على الشكل الاتى :

٥ر٤٧٪ لشركة البترول الانجلو فارسية ٠

٢٥٪ لبنك الرايخ الالماني ٠

٥ر٢٢٪ لشركة البترول الانجلو سكسونية ٠

٥٪ لكولبنكيان ٠

« وفي ١٨ ايار ١٩١٤ تقدمت شركة البترول التركية تعضدها الحكومتان الانجليزية والالمانية ، الى الحكومة التركية بطلب منحها امتيازا لاستثمار مصادر زيت البترول في ولايتي الموصل وبغداد ٠ وفي ٢٧ حزيران ، وهو اليوم السابق على حادث ساراجيفو الذي اشعل نار الحرب العالمية الاولى ، اشار وزير المالية التركية بقبول الطلب ، على ان تناقش شروط الاتفاق فيما بعد ٠ وعندما اشتعلت نار الحرب ، كانت الشركة قد حصلت على مجرد وعد من الحكومة التركية بمحنها الامتياز ، ولكنها لم تحصل عليه فعلا ٠

ودارت رحى الحرب العالمية الاولى لتسفر عن نتائج لم يكن للولايات المتحدة في ميدان الصراع على النفط والظفر بحصة في حقوله وامتيازاته ، نصيب ٠ كان من ابرز تلك النتائج :

★ **دخول الاستعمار الفرنسي الى امتيازات نفط المنطقة ـ عدا ايران التي ابقيت تحت الاحتكار البريطاني ـ بمنحه حصصا في الحقول التي تم او يتم اكتشافها ، اضافة الى فرض نفوذها وسيطرتها على عدد من الاقطار العربية وذلك وفقا للاتفاقات التي عقدت في اثناء واعقاب الحرب ٠**

★ **تمركز الاستعمار البريطاني بحيث اصبحت له السيادة المطلقة على المنطقة ،بعد سقوط اطماع روسيا القيصرية ـ بنشوب ثورة اكتوبر ١٩١٧ ـ حيث ابعدت بصورة نهائية المنافسة الروسية الاستعمارية هذه ، فضلا عن الغاء الامتيازات الممنوحة لها في شمال ايران ، من ناحية ، وبعد اندحار كل من المانيا وتركيا ـ من ناحية اخرى ـ الامر الذى جعل الساحة مفتوحة على مصراعيها امام الاستعمار البريطاني للحلول محل سيطرة اطماع هذه الحكومات الثلاث ٠**

★ **لم تحظ الولايات المتحدة الامريكية بشيء من غنائم الحـــرب الاستعمارية هذه رغم دخولها الحـــرب الى جانب الحلفـــاء ، منذ ربيع ١٩١٧ وحتى تشرين الاول ١٩١٨ ·**

وكان استبعاد الولايات المتحدة قد جرى في معاهدة سايكس بيكو التي عقدت في عام ١٩١٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم الامبراطورية العثمانية · الامر الذى اثار حنق الولايات المتحدة ومصالحها الاستعمارية المغلقة بمبدأ سياسة الباب المفتوح امـــام الحكومات الاستعمارية في استغلال ونهب ثروات البلدان المستعمرة·

ولذلك فقد سعت الحكومة الامريكية وشركاتها النفطيـــة الاحتكارية معا الى معرفة اهمية وطبيعة القرارات السرية المتخذة من قبل بريطانيا وفرنسا في اتفاق سان ريمو المعقود بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٢٠ · ولكن اصرار حكومة لندن وباريـــس على وضـــع تلـــك القرارات في ادراج الكتمان الشديد ، قد زاد في غيض الحكومـــة الامريكية وشركاتها · ولم يكن هذا الغيض بمعزل عما كان يعتمـل في صفوف الاوساط الاستعمارية الامريكية من حنق وحقد يرجـــع عهده بشكل بارز الى تقسيم ايران بين النفوذين البريطاني والروسي ، واقتسام الامتيازات النفطية بينهما في سنة ١٩٠٧ ـ من ناحيـــة ـ واستحواذ بريطانيا في ١٩١٧ على امتياز نفط شمال ايران الـــذي ابتاعته من خوستريا الروسي ، من ناحية اخرى · فلقد اعتبرته تلك الاوساط ، احتكارا بريطانيا متعمدا الغاية منه حصر استثمار حقول النفط بالانجليز خلافا لسياسة الباب المفتوح التي تنادي بهـا الولايات المتحدة ·

وعلى اثر ذلك ، قامت الحكومة الامريكية بعملية اتصالات قدمت اثناءها وجهة نظرها ومطالبها التي هي وجهة نظر ومطالب الشركات النفطية الامريكية ، وعلى رأسها شركة ستندارد اويل ، التي كانت قد اعلنت منذ آذار عام ١٩١٦ على لسان احد مندوبيها الى مؤتمـر باريس « ان اي (مونوبول) احتكار بريطاني لما بين النهرين ـ وكان ذلك يشاع في الكواليس ـ يكون بالنسبة لشركة ستندارد خطرا اشد وطأة من انتصار المانيا » ·

لذلك فان الاعتراضات التي وجهتها حكومة الولايات المتحدة باسم المصالح الامريكية ، قد تضمنت « عدم اللجوء الى سياســة

التمييز تجاه الشركات الامريكية في الشرق الادنى » كما « **تضمنت طلب تنفيذ سياسة (الباب المفتوح)** » الذي ينص على اتباع ما يأتي :

١ ـ **التقيد بحرية العمل وبحرية التجارة المتبعتين في التقاليد الامريكية .**

٢ ـ **لقد فرضت الحرب على شركة (ستندارد) ان تركز جهودها على تموين جيوش الحلفاء بالبترول ، وقد امر « ولسن » مديري شركة ستندارد بنقل اكبر كمية ممكنة من البترول الى اوربا للتغلب على المانيا .**

٣ ـ **وبسبب ذلك اهملت شركة (ستندارد) اسواقها المألوفة ، فاحتلت محلها الشركات الفرنسية المنافسة لها .**

٤ ـ **لم يكن في الامكان السماح لبريطانيا بان تقيم احتكارا للاستثمار في منطقة عهد اليها الانتداب عليها من قبل جمعية الامم .**

٥ ـ **هذا بالاضافة الى ان بريطانيا ما فتئت تقيم العراقيل امام عمليات التنقيب الجيولوجي التي تقوم بها البعثات الامريكية في الشرق الادنى منذ نهاية الحرب .**

٦ ـ **ان احتياطي البترول الامريكي في طريق النفاد السريع ، وكان يقال انه سينفد فعلا فيما بين عشرة اعوام وعشرين عاما ، ومع ذلك لم يتوان الامريكيون عن تموين العالم بلا حساب .**

ان ما تضمنته هذه البنود التي ظلت زمنا طويلا المحرك الرئيس للصراع الامريكي البريطاني ، كان يعنى من وجهة نظر السياسة الاستعمارية البريطانية ، حدا من نشاطها الاقتصادي ، ومن تطوير الاساطيل البحرية الانجليزية المهيمنة على بقاع واسعة وعديدة من بحار العالم ، ومن سيطرتها على هذه البحار . غير ان ما انطوت عليه اتفاقية سان ريمو كان يشكل في حساب الدوائر السياسية للولايات المتحدة ، وشركاتها النفطية « **نذيرا لها باحتمال اغلاق سوق البترول الحيوي في منطقة الشرق العربي في وجوهها** ».

فالعراق اكثر مناطق الشرق العربي احتمالا بوجود البترول ـ يومئذ ـ قد خرج من ايديها . والكويت والبحرين وباقي مناطق الجزيرة العربية خاضع للنفوذ البريطاني بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة البريطانية وبين حكام هذه الاقطار ، فضلا عن ان هذه

الاتفاقيات تحظر على حكام هذه الاراضى التصر فعلى اي وجه من الوجوه في اراضيهم بدون الحصول على موافقة سابقة ، من الحكومة البريطانية » ٠

هذا في العراق والخليج العربي ، اما ايران فقد كانت حكرا على بريطانيا ٠ لذلك ، تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بالبنود السابق ذكرها ٠ ولذلك ايضا ، بلغت المعارضة الامريكية لاتفاق شركة البترول الانجلو فارسية في شمال ايران وتأسيسها شركة شمال ايران ، درجتها الحادة في صيف ١٩٢٠ ، اذ ابلغت كلا من حكومتي لندن وطهران ، احتجاجا رسميا اعتبرت فيه انشاء الشركة المذكورة « اجراءا من اجراءات الحصر لانتاج مادة اساسية كالبترول٠ وفي الخريف من السنة نفسها،رشح وزير الخارجية الامريكية بيندريج كولبي ، بلاده لامتياز خوستريا في الوقت الذى كانت فيه الحكومة الفارسية على خلاف مع الشركة الانجليزية الفارسية ٠ فالشركة الاخيرة التي كانت تحصل على ارباح متزايدة من استغلال البترول ، كانت تطالب الحكومة الفارسية بمبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه[7] تعويضا لها عن عوائق الانتفاع التي تعرضت لها عام ١٩١٥ » بسبب نسف خط الانابيب وتوقف الضخ ٠

وكما استغلت الولايات المتحدة الخلاف الناشب بين الحكومة الايرانية والشركة البريطانية ، للحصول على امتياز خوستريا ، كذلك استغلت ما كانت تتمتع به ـ يومئذ ـ من سمعة لدى بعض الاوساط السياسية الايرانية ٠ الامر الذى حدا بهم الى الاتصال « بالدبلوماسيين الامريكيين واعلنوا لهم ان بلادهم يسرها ان ترى اصحاب الاعمال الامريكيين يأتون اليها ويستثمرون اموالهم في مرافقها ٠ » في محاولة بلهاء من اولئك الساسة الايرانيين للاستعانة بالامريكان « على ايقاف اطماع الانجليز في بلادهم عند حد » ٠

وفي الوقت الذى اعتبرت فيه الحكومة البريطانية « منح الامتياز لشركة امريكية ، عملا غير ودي ـ من جانب حكومة طهران ـ

---

(٧) يورد السيد حميد صفري في كتابه النفط يستعبد ايران « ان الشركة طالبت الدولة الايرانية بدفع مبلغ ٤٠٢ر٨٨٧ جنيه استرليني لتصليح انابيب النفط ، و ٢١١ر٦٠٢ جنيه ٠٠ تعويضا عن الخسائر الناجمة عن انخفاض الانتاج » ان مجموع المبالغ المطالب بها يبلغ ٦١٤ر٤٨٩ جنيها استرلينيا

ولا يمكن تبريره اطلاقا » كانت الحكومة الامريكية تعتبر ان مطالبة شركة البترول الانجلو فارسية « بامتياز آخر في القسم الشمالي من البلاد ، يهدف الى اقصاء الشركات الامريكية عنها[8] » .

على ان الحكومة البريطانية قد سارعت باقصى ما تستطيع للتوصل الى انهاء الخلافات القائمة بينها بين حكومة طهران بهدف قطع الطريق على احتمال حصول الامريكان على مواقع نفطية منافسة في البلاد الايرانية والعربية الملحقة بها (عربستان) . وكان من شأن الاتفاق الذي تم الوصول اليه من قبل الطرفين في كانون الاول ۱۹۲۰ ، تثبيت المصالح النفطية لبريطانيا في ايران .

اما الولايات المتحدة الامريكية ، فانها لم تستطع ان تحصل من ضغوطها هذه على شيء ذي بال ، وان تكن قد ادت من حيث لا تقصد « **الى تحريك وتدشين نهج جديد في العلاقات وفي مطالب البلاد المنتجة للبترول** » . **وذلك** جراء :

١ ـ ما اسفر عنه الاتفاق المنوه عنه من ايجاد صيغة جديدة للمصالح البريطانية والايرانية معا ، بدلا من الصيغة السابقة المختلف عليها .

٢ ـ انحدار الامريكان في مسار الخروج بالامتيازات الممنوحة لهم في مناطق شمال ايران ، الى المستوى العملي ، نتيجة لنجاح محاولات الالتفاف البريطانية على تلك الامتيازات . فمن جهة استغل الانجليز نصوص المعاهدة المعقودة بين موسكو وطهران حيث يترتب على منح الامريكان امتياز خوستريا في الشمال ، خرقا لها . كما يترتب على عدم تصديقها من قبل البرلمان الايراني ان تظل « الحقوق الروسية على حالها » .

ومن جهة ثانية ، انيطت بالسير جون كادمان ـ كبير المستشارين الانجليز للشؤون النفطية مهمة السفر الى الولايات المتحدة والاتفاق مع شركة الستندارد اويل ، بأن تتقدم هي والشركة الانجلو فارسية « **الى حكومة طهران بطلب امتياز لحقول شمال البلاد** » .

---

(٨) على حين ان موقف السوفيت قد ظل عند حدود الاتفاق الذي تم بينهم وبين حكومة ايران الذي يقضي بان ايران للايرانيين وبان على الحكومة الايرانية ان تحتفظ لرعاياها بالامتيازات والاملاك المعادة اليها من روسيا ، وان تحتفظ بها للشعب الفارسي وحده ، الا اذا حصلت سلفا على موافقة حكومة موسكو .

الا ان الحكومة الفارسية ابلغت واشنطن رسميا في آذار عام ١٩٢٢ ان الاتفاق الذى تم بين الشركتين الانجلو فارسـيـة والستندارد « **يثير المصاعب السياسية في البلاد** » ٠ ومن ثم ألغت « **الحكومـة الفارسية - الامتياز الممنوح لشركة الاستندارد في الحقول الشماليـة** اصلا ٠ كما ان فريق (سنكلر) الامريكي الذى استطاع ان يجـد له « شبكة تجارية للبترول في الاراضى الروسية ٠٠ سعيا للحصول على امتياز في شمال الاراضى الفارسية » والذى حصل فيما بعـد « على امتياز في اربع من الولايات الخمس الشماليـة بالتعهـدات المفروضة على شركة الستندارد ذاتها ، بالاضافة الى تعويض يبلـغ عشرة ملايين جنيه يدفع للحكومة الفارسية » قد وقع « **في مأزقين : استحالة دفع المبلغ ، واستحالة نقل البترول** » ٠

ولاجل ان تحول حكومة لندن وشركة البترول الانجلو فارسية، بين فريق سنكلر الامريكي وبين دعم الحكومة الامريكية له في ان يتلقى المساعدات المالية الكفيلة بالتغلب على الصعاب التي بـدت مستحيلة ، فقد عمدت الى ابداء الموافقة « للدوائر الامريكية ٠٠ على تخفيض نسبة الانصبة المعطاة لاصحاب شركة البترول التركية حتى ينفسح مجال لاصحاب رؤوس الاموال من الامريكيين » للمساهمة في هذه الشركة التي كانت تعول عليها الاوساط الامريكية أهميـة كبيرة في الحصول على موارد نفطية اكبر بكثير من التي يمكن ان تحصل عليها من حقول شمال ايران التي لم يكتشف فيها النفـط بعد ، في حين كان عامل وجوده في العراق بصورة اكيدة ، مغريا للدوائر الامريكية المختلفة ، بالاستسلام الى عدم اعطاء امتياز فريق سنكلر ، اهمية والتفاتا ٠ « وقد نجح كادمان في تخفيف حالـة التوتر التي كانت قائمة في نفوس الامريكيين نحو الانجليز ، وفي ان يخفت بعض الوقت صوت الدعوة الى الباب المفتوح » ٠ وبذلك اقصى الانجليز ، المحاولة الامريكية الاولى للحصول على امتياز للنفط في ايران ، وكما توطدت فيها دعائم شركة البترول الانجلو فارسية ، كذلك تخلص المستعمرون الانجليز من امكان قيام الضغوط الفعالة من جانب الولايات المتحدة « **على المصالح الاقتصادية الاخرى في الشرق الاوسط، وعلى الاخص بترول العراق** » واضافة الى ذلك ، فقد افاد الانجليز من قرار الانتداب على العراق الذي خولتهم به عصبة الامم ، ليمارسوا

بمقتضاه الوصاية على ثرواته وشؤونه السياسية الاخرى على النحو الذي يقدم لهم اكثر الارباح واكبر الفوائد ٠

وبذلك خرج الامريكان حتى ذلك التاريخ ، صفر اليدين ، من ايران والعراق على حد سواء ٠ الا ان الوعود البريطانية بمنحهم نسبا من امتيازات حقول العراق ، تخفف الى درجة كبيرة شعور الامريكان بحدة تلك النتائج ، كما تحول بين هذا الشعور ، ومنطويات « **اتفاقية سان ريمو التي تضمنت المادة الثامنة منها ما يشير الى ان الحكومة البريطانية قد اعطت الحكومة الفرنسية نصيبا قدره (٢٥٪) من صافي الزيت الخام الذي ستستغله من آبار بترول العراق** » ٠ فادرك الامريكيون ان القصد منها « هو ابعادهم عن مراكز انتاج البترول في الشرق الاوسط بمساعدة فرنسا، بجانب القصد في ابعادهم عن مناطق انتاجه في جهات اخرى من العالم » ٠ **في الوقت الذي تقرر فيه بموجب هذه الاتفاقية تخصيص** قرابة ٧٥٪ من نفط العراق الى المصالح البريطانية ٠ وقد أثار هذا الوضع حفائظ شركات النفط الامريكية الى اقصى الحدود ، فقررت سبع شركات من اقوى شركات البترول الامريكية في اواخر عام ١٩٢١ « **العمل معا في ميدان البترول العراقي ، وهي : شركة بترول المكسيك ، وتكساس ، والخليج للتكرير ، والاطلنطيك للتكرير ، وسنكلر المتحدة ، وستاندرد اويل نيويورك ، وستاندرد اويل نيوجرسي وارسلت هذه المجموعة خطابا الى وزير خارجية امريكا يبلون فيه استعداد شركاتهم مجتمعة لاعداد بعثة من المهندسين والجيولوجيين لارسالها الى العراق** » ٠

واستجابت الحكومة الامريكية سريعا لخطاب مجموعة الشركات السبع » ففي ظرف اسبوعين على ارسال الخطاب « سلم السفير الامريكي في لندن الى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة حكومته التي تدعو فيها الحكومة البريطانية الى اجراء التحكيم بشأن شرعية امتياز شركة البترول التركية ، نظرا لاختلاف وجهات نظر كل من الحكومتين بشأنها » ٠

ولقد ترافق ذلك مع امرين اساسيين ، الاول : وهو ازدياد حنق الامريكيين على فرنسا وبريطانيا مع زيادة اهتمام الدوائر الامريكية بنفط المنطقة ، وقيام الخبراء بالبحث عن موارده في الولايات

المتحدة وتقدير الكميات التي تحتويها ولا سيما بعد انتشار مقولة ان « الكميات الموجودة منه محليا لا تكفي ، وانه من الضروري الحصول على موارد اضافية منه،من جهات اخرى من العالم٠٠»ولاسيما كذلك وان « معدل الاستهلاك اليومي في الولايات المتحدة منذ اوائل ١٩٢١ ، يفوق كثيرا معدل الانتاج من آبارها المحلية ٠٠ وجاءت التقارير الى الحكومة الامريكية ، ومنها ما يشير الى ان موارد البترول في العراق تقدر بنحو اربعة آلاف مليون برميل ، ومنها ما يقول ان الانجليز ٠٠ سيمنعون بكل وسيلة ممكنة أي شركة امريكية من ان تعمل في اى منطقة من المناطق التي ستقع في ايديهم من الاراضى المنسلخة عن الامبراطورية التركية » ٠

اما الامر الثاني الذى رافق تلك المجريات والذى كان له دوره في المناورات الاستعمارية الانجليزية الامريكية ، فهو خشية « الحكومة البريطانية من الموقف الذى ستتخذه الحكومة الامريكية » ازاء قضية الموصل التي كانت تطالب بها تركيا نظرا الى انها لم تقع تحت الاحتلال البريطاني الا بعد مضي اسبوع على توقيع الهدنة بين الطرفين ٠ وقد كانت خشية بريطانيا هذه متأتية من اعلان الولايات المتحدة عن « ان من حقها مناقشة مسائل الوصاية » ٠ وعلى هذا فان من المتوقع ان « **تعارض في ضم الموصل الى العراق ، مؤيدة مطالبة تركيا بها ، وعندئذ قد تكافئها تركيا فتمنحها امتياز استغلال البترول في الموصل ٠ وبذلك تفقد بريطانيا بترول العراق ، لان الحكومة الامريكية لم تعترف بامتياز شركة البترول التركية** » ٠

ومما يزيد هذه المخاوف حدة ، كون ان التقارير التي خرج بها الخبراء الجيولوجيون تؤكد ان الموصل « **من اكثر المناطق احتمالا بوجود البترول فيها** » ٠ الامر الذى ضاعف من اهميتها في حساب ساسة الاستعمارين البريطاني والامريكي على السواء ٠ هذا من ناحية ٠ ومن ناحية اخرى ، كون ان الصراع بين الطرفين على نفط المنطقة ، والموصل منها بالذات ، قد اقترن بسعي تشستر ، ممثلا للمصالح الامريكية ، من اجل الحصول على امتياز نفط الموصل ، مدعوما بصورة رسمية من قبل الحكومة الامريكية التي اوعزت الى ممثلها في تركيا ببذل اقصى ما يمكن بذله من اجل مؤازرة تشستر في مهمته ، لدى الاوساط التركية المسؤولة ٠ فلقد كانت الحكومة

الامريكية ـ وكذلك شركاتها النفطية ـ تدرك جيدا النتائج السياسية والاقتصادية التي ستترتب على حصول تشستر على امتياز نفط الموصل • ففي هذه الحال سيكون بمستطاع المصالح الامريكية ان تحوز على اغنى منطقة من العراق تهيء لها موقعا قويا لمنافسة المصالح البريطانية في العراق وايران •

وجاء نيل تشستر لهذا الامتياز بتاريخ ٢٩/نيسان/١٩٢٣ ليضع المخاوف البريطانية امام الامر الواقع ، من ناحية المناورات السياسية فحسب • ذلك لان الموصل ـ في الواقع ـ خاضعة للاحتلال البريطاني • ولذلك ، هبت مجموعة الشركات الامريكية تحارب تشستر في صفقته الخاسرة هذه « **بعد ان ادركت انها لن تحصل على نصيب في بترول العراق**» وان هذا الامتياز الشكلي الوهمي ، ليس افضل من عرض الحكومة البريطانية القاضي باعطاء مجموعة الشركات الامريكية حصة ٢٤٪من نفط العراق ، كما حاول ان يظهره تشستر •

وقد الغي الامتياز بعد بضعة اشهر ، لعدم استطاعة شركة التنمية العثمانية الامريكية التي اسست لمباشرة الامتياز ، الحصول «**على الاموال اللازمة للوفاء بتعهداتها في الامتياز**» •

وفي اثناء ذلك كان الامريكيون يواصلون مساعيهم للحصول على حصص في امتيازات نفط المنطقة • ففي تموز عام ١٩٢٢ اوفدت شركات النفط الامريكية «مراقبين الى اجتماعات الشركة التركية للبترول ،وطالبوا بنسبة ٢٥٪ في الحصص ،أسوة بالفرنسيين وعلى اساس المساواة في المعاملة •»

وعلى مدى ما يقرب من خمس سنوات تلت عام ١٩٢٣ والتي استمرت خلالها المناورات والضغوط بين الاطراف المعنية على المستوى الرسمي ومستوى الشركات ، تقدمت الولايات المتحدة بطلبات عدة ، كما تقدمت شركة البترول التركية بعروض مقابلة ،رفضها كل منهما• وامتدت المفاوضات ـ تحت تأثير الضغوط وقوة المناورات ـ حتى نهاية تموز سنة ١٩٢٨ حيث تم الاتفاق بين حملة اسهم الشركة التركية القدماء ، والستندارد اويل الامريكية ، ووزعت حصصها على النحو الاتي :

٢٣ر٧٥٪للشركة الانجلو فارسية •
٢٣ر٧٥٪ للشركة الفرنسية للبترول •

٢٣ر٧٥٪ للشركة الانجلو سكسونية (شل الهولندية الملكية) ٠
٢٣ر٧٥٪ لشركة تطوير الشرق الاوسط ٠
٥٪ لكولبنكيان

وبذلك ، استطاعت الولايات المتحدة التي لم تكن لديها ثمة مصالح في العراق ، ان تدخل مناطق امتياز النفط فيه ، وان تحصل على **«اربع وعشرين قطعة من اراضي ولايتي الموصل وبغداد ، مساحة كل منها حوالي ١٣ كم مربع» ٠**

ولقد تضافرت بضعة عوامل ساعدت الولايات المتحدة على احراز هذه المصالح ، منها انحدار الانكليز امام القوات التركية ، اثر المعارك التي دارت بينهما في اعقاب الحرب العالمية الاولى ٠ ومنها استمرار الخلاف بين الحكومتين البريطانية والفرنسية على مصالحها في المنطقة ، مما دفع بالاخيرة الى عقد معاهدة مع الاتراك تنكيلا منها بالحكومة البريطانية التي كانت راغبة بشدة في الحيلولة بين الفرنسيين — الى اقصى ما يمكن — وبين الحصول على شيء من غنائم الحرب ، رغم الاتفاقات العديدة المعقودة بينهما ٠ ومنها كذلك ، رغبة كولبنكيان في التعاون مع شركة ستندارد اويل الامريكية التي وجد فيها سندا له ، بعد ان جردته شركة البترول الانجلو فارسيةمن نسبة ١٠٪ ، اذ خفضت حصته من ١٥٪ الى ٥٪ ٠ ومنها نشوب الثورات المتعددةضد الاستعمار البريطاني في بعض الاقطار العربية، وفي مقدمتها العراق ومصر، الامر الذى كان من الممكن جدا ان يلحق ليس فقط الضعفبالقوة والمكانة التفاوضيةالتي تقفعندها الحكومة البريطانية وشركاتها ، بل ان يعرض المنطقة في حال استمرار الثورات الى اتساعها من ناحية ، والى دخول الولايات المتحدة الى المنطقة ، عن طريق تقديم المساعدات المختلفة الى هذه الثورات ومساندتها ، لاسيما وانها كانت حتى ذلك التاريخ ما تزال تدعي دعم الشعوب في حقوقها بتقرير مصيرها ٠

ولكن الولايات المتحدة — بعد وصولها الى الاتفاق السابق — ما لبثت ان تنكرت لسياستها هذه ، كما تنكرت لمبدأ الباب المفتوح الذى طالما نادت به يوم لم تكن قد حصلت بعد على اية حصة في شركة البترول التركية ٠ وذلك بموافقتها على اتفاق الخط

الاحمر[٩] ، الذي يحال بموجبه بين اية دولة تريد الحصول على امتيازات ما في المنطقة ، وبين هذه الغاية خلافا لمضمون «الباب المفتوح» وذلك تحت زعم «حماية الشركة التركية للبترول من الانحلال ، ووضع حد لتنافس قد يؤدي الى اختلال التوازن في الشرق الاوسط وتعريضه للخطر» • وقد اناط الاتفاق المذكور بهذه الشركة مهمة الاشراف على كل «الموارد النفطية المكتشفة والتي ستكتشف في المنطقة الواقعة ضمن حدود الخط الاحمر والتي يمكن ان تكون رخصة امتيازها قد منحت لاحد الفرقاء الخمسة» المكونين لشركة البترول التركية التي اصبحت في عام ١٩٢٩ تعرف باسم شركة بترول العراق ، والتي وزعت الحصة الامريكية فيها بالتساوي بين شركتي ستندارد اويل ، وسوكوني فاكوم الامريكيتين ، بنسبة ١١٫٨٧٥ لكل منهما •

ومع ان شركة نفط العراق هذه قد استحوذت فيما بعد على نفط الموصل والبصرة تحت اسمين مختلفين ، فان الانجليز افادوا من اتفاقية الخط الاحمر تلك ، بابقائهم نفط خانقين بعيداً عن مشاركة اصحاب المصالح في شركة نفط العراق • وذلك بحكم خط الاتفاقية الذي يبقى منطقة خانقين خارج حدوده • هذا في العراق •

اما في ايران ، فان استمرار الاضطرابات الداخلية ونشوب الثورات المحلية اللذين كانا «مقدمة للانقلاب الذى اودى بالاسرة القاجارية الحاكمة من جهة ، واديا من جهة اخرى ، الى مجيء رضا شاه الى السلطة واستيلائه على مقاليد الحكم في تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ، فقد وجد فيه الامريكيون ، كما وجد ــ هو ــ فيهم خيرعون على كسر حدة النفوذ البريطاني واتفاقاتهم الجائرة ، ولكن طغيان النزوع الاستعمارى لدى الدوائر الامريكية ، قد ادى بطبيعة الحال الى دخول النفوذ الامريكي الى ايران •

وعلى اساس هذين النفوذين ــ في ايران والعراق ــ استطاع الامريكيون ان يلجوا الى الخليج العربي ، والجزيرة العربية ، ليحصلوا بعد ذلك على الامتيازات المتسعة والمتزايدة •

ولكن تنامي حركة المتحرر العربية والايرانية ، ضد الاستعمارين الامريكي والبريطاني على السواء ، الممثلين ليس فقط في نهب الثروات النفطية الحيوية والغزيرة ، بل كذلك في استعباد

---

(٩) وهو الخط الذي يحدد تخوم الامبراطورية التركية السابقة لعام ١٩١٤ •

الشعوب واضطهادها • قـــد ادى منـــذ وقت مبكر الى ان يفســح البريطانيون المجال امام المصالح الامريكية ، بهدف :

١ ــ تفرغ الدوائر البريطانية لمجابهة حركة التحرر القومية •

٢ ــ ايجاد سند للانجليز في المنطقة ، لمواجهة نمو هذه الحركـــة واشتداد معاركها ••

ففي كانون الاول ١٩٢٥ ، حصلت شـــركة بترول الخليــج الامريكية ، من شركة ايسترن آند جنرال البريطانية ، على امتياز نفط البحرين ، الذى استولت عليه فيما بعد شركة ستندارد اويل أوف كاليفورنيا • وثمة ما يلفت النظر في هذا الامتياز ، هو عــدم اعتراض الانجليز ــ الذين رأيناهم في الصفحات السابقة متهالكين على النفط ــ على هذا الاتفاق وتساهلهم الكبير الذي يبدو مفاجئا مثلما يقربهم الزهد بالنفط ، ازاء الامريكان •• رغم وجود قيود اساسية يمكن ان يعتمدها الانكليز حججا قوية يستندون اليها في الحصول عــلى حصصهم من نفط البحرين •

ذلك ان شيخ البحرين مقيد باتفاق سابق بينه وبين الانجليز ، ينص على ان يمتنع بموجبه الاول عن ان يمنح اي امتياز نفطي في جزر البحرين دون موافقة حكام لندن ــ من جهة • كما ان البحرين من جهة اخرى ، واقعة ضمن نطاق اتفاقية الخط الاحمر التي تقضي بان على الشركة الامريكية (شركة بترول الخليج) هذه ان تعرض هذا الامتياز على شركة البترول التركية **(شركة نفط العراق)** لتقوم باستغلاله باسم مجموع المساهمين فيهــا ، ومنهم الانجليز الذيــن يملكون في الشركة الاخيرة نسبة كبيرة من الحصص ، والذين يمكنهم ان يستندوا على اساس هذين الاتفاقين لنيل كامل حصصهم •

فما الذى طرأ على السياسة الاستعمارية البريطانية بحيث حدا حكام لندن ، الى ان يبدوا زاهدين بالنفط **«وهو المادة الستراتيجية الاولى في اوقات السلم وفي اوقات الحرب» ؟ •**

ــ لابد وان هناك ثمة ما هو اهم بكثير من الاهمية التي يحتلها النفط ••

ومن استقراء الاحداث ومسارها ، يتبدى ان مشاكل عــديدة انفجرت في وجه السلطات الانجليزية المحلية وغير المحلية • فبالاضافة

الى الثورات العربية واحتمال نشوب الثورة ضدهم في ايران ،كانت المناورات والضغوط الامريكية التي بدأت تأخذ طابعا جديدا ، تتكاتف في تأثيرها مع :

١ ـ **انحدار القوات البريطانية ـ وكذلك الحليفة لها ـ في المعارك التي حدثت في اعقاب الحرب العالمية الاولى .**

٢ ـ **اشتداد موقف رضا شاه في معالجة المسائل الايرانية معهم ، الى جانب ارتفاع مطالبته بعائدية جزر البحرين الى ايران ، بعد اكتشاف النفط فيها .**

٣ ـ **تعاظم نفوذ ابن سعود وطموحه في بسط سيطرته على امارات الخليج العربي .**

لقد كانت هذه المشاكل وغيرها من المشاكل التي انفجرت مع مرور الايام في وجه الانجليز ، تستدعي جهودا اكبر من ان تستطيع بريطانيا توفيرها . وكان موضوع المحافظة ـ في الاقل ـ على حصة الاسد من الغنائم التي تهيأت للانجليز بعد الحرب (الاولى) تستتبع تهيئة الطاقات والامكانات الكافية والكفيلة بالتغلب على تلك المشاكل .

هذا في الوقت الذي بدا فيه امام ساسة لندن ، ان استمرار الحكومة البريطانية في سياستها الرامية الى احتكار النفط ـ وبقية الثروات ـ وحدها دون سائر الحكومات الاستعمارية الاخرى، يوشك ان يدخلها (المقامرة) حتى على حصة الاسد . الامر الذى اضطرها ـ مع مزاحمة النفوذ الاستعماري الامريكي في المنطقة ـ الى ان تشرك معها طرفا اخر قويا يدعم موقفها تجاه تلك الاخطار ، ليتسنى لها من بعد، ان تتفرغ لمعالجة المشكلات الاخرى بعبء اقل ارهاقا ، وبجهد اكثر تمكنا في مجال الحيازة الاستعمارية .

من هنا ، فقد لجأ المستعمرون الانجليز الى ان يوجدوا للامريكيين مصالح في هذه المنطقة ، حتى يقفوا معهم في وجه سائر تلك المشكلات . وكان لجوؤها هذا في الواقع تطبيقا لسياسة فن المشاركة بالمصالح من اجل الحفاظ على اكثر ما يمكن الحفاظ عليه من مصالحها .

وفي ميدان الصراع الانجلو امريكي ، تنوعت اساليب المشاركة هذه . فكان منها ما يتعلق بالحصص ، وهو الاكثر في

اواخر العشرينات من هذا القرن ـ ومنها ما يتصل بالقواعد ومسؤولية الحماية المشتركة ، وهو الاسلوب المعروف فيها بعد اواخر الثلاثينات ٠

وثمة اسلوب ثالث تزودنا به البحرين ، هو في الواقع اقرب الى المفارقة منه الى اي شيء اخر ، وهو التعبير عن السياسة الناجمة عن الصراعات الاستعمارية تلك ٠ فالبحرين التي تنفرد «عن سائر امارات الخليج بان استثمار النفط فيها هو في يد الاحتكار الامريكي ١٠٠٪ ٠٠٠ نجد أن القواعد العسكرية التي تحمي استغلال الاحتكار الامريكي ، قواعد بريطانية ١٠٠٪ ٠٠»

ولقد تمخضت الصراعات الامبريالية عن سياسات متعددة ،كان اخرها ان تتبع بريطانيا ـ على حد تعبير تشرشل ـ سياسة **«فن الانسحاب من اجل البقاء»**

الوثائق

اتفاقات ومعاهدات ومراسلات

الوثيقـة الاولى

امتياز بترول وليم نوكس دارسي في فارس (٢٩ أيار ١٩٠١) بين حكومة صاحب الجلالـة الامبراطور شاه فارس من جهة ، ووليم نوكس دارسي ، المستقل المقيم في لندن في ساحـة (جروفنور سكوير رقم ٤٢) ويسمى فيما بعـد (صاحب الامتياز) من جهة اخرى ٠

المادة ــ ١ ــ

ان حكومة صاحب الجلالة الامبراطور شاه فارس تضمـن لصاحب الامتياز بموجب هذه الوثيقة ، حقا ممتازا وخاصا به دون غيره في البحث والحصول على زيت البترول ، والغـاز الطبيعي ، والاوزوكريت ، واستغلال وانماء هذه المواد واعدادها للتجارة فـي سائر انحاء الامبراطورية الفارسية لمدة (٦٠) عاما ، اعتبارا من تاريخ هذه الوثيقة ٠

المادة ــ ٢ ــ

يخول هذا الامتياز حقاً محصورا بوضع الانابيب اللازمة للحقول حيثما يتم اكتشاف احدى او بعض المواد المعنية ــ حتى الخليج ٠٠ (العربي)[١٠] ٠٠ مع سائر الخطوط الفرعية اللازمة للتوزيع ٠ كمـا تخول حق القيام بانشاء وصيانة سائر الابار والخزانات وبناء المحطات والابنية اللازمة لخدمات الضخ وخدمات الجمع والتوزيع واقامة المصانع وسائر الورش والانشاءات التي تبدو ضرورية ٠

المادة ــ ٣ ــ

تضع حكومة صاحب الجلالة امبراطور فارس تحت تصرف (صاحب الامتياز سائر الاراضي الاميرية غير الصالحة للزراعة والتي يقدر

(١٠) وردت في الاصل : الفارسي ٠

المهندسون انها ضرورية لاقامة جزء من المنشآت المذكورة او كلها • اما بالنسبة للاراضي الاميرية المزروعـــة ، فعلى صاحب الامتياز شراؤها بالسعر العادى السائد في الولاية •

وتمنح الحكومة ، صاحب الامتياز ، حق اقتناء سائر الاراضي والابنية الاخرى اللازمة لهذا الغرض ، على ان يتم ذلك بموافقـــة اصحاب الاراضي وبالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الاطراف ، ولايحق لاصحاب الاراضي ان يطالبوا بثمن يفوق الاثمان السائدة عادة في المناطق التي توجد فيها الاراضي • ويستثنى من ذلك قطعا سائر الاماكن المقدسة وتوابعها لمسافة (٢٠٠ أرشـين Archines)

المادة ــ ٤ ــ

وبما انه يوجد الان ثلاثة حقول بترولية في مناطق (سكوستر[١١] Schauster) وقصر شيرين (•••) في ولاية (كرمنشـــاه ودالكي Daleki بالقرب من (بوشير) تستثمر الان من قبــل افراد عاديين لقاء عائدات تبلغ (٢٠٠٠) الفي تومان ، تدفع للحكومة، فقد تم الاتفاق على ان يشملهم هذا الامتياز وفق المادة الاولى ، على ان يدفع صاحب الامتياز الى الحكومة الفارسية (الفي تومان) بالاضافة للـ (١٦٪) المقررة في المادة العاشرة •

المادة ــ ٥ ــ

يقرر اتجاه تمديد خـــط الانابيب من قبـــل صاحب الامتياز ومهندسيه •

المادة ــ ٦ ــ

رغم ماذكر اعلاه ، لايشمل الامتياز الممنوح بموجب هذه الوثيقة ولايات (اذربيجان ، وجيلان ، ومزندران واسدر آباد ، وخراسان) شريطة الا تمنح حكومة صاحب الجلالة الامبراطور اى فرد اخر حق تمديد خط انابيب نحو احـد انهر جنوب البـلاد او نحو الشاطىء الجنوبي لفارس •

المادة ــ ٧ ــ

ان سائر الاراضي الموضوعة تحت تصرف صاحب الامتياز او التي

---

(١١) هكذا وردت في الاصـــل ، والصحيح ••• شوشتر ، او ششتر ، بضم الحرف الاول •

قد يحصل عليها وفق الطرق المنصوص عنها في المادتين الثالثة والرابعة من هذه الاتفاقية ، وسائر المواد المصدرة تكون معفية (معفاة) من كافة الضرائب والرسوم طوال مدة سريان هذه الرخصة . كما ان جميع المواد والالات اللازمة للتنقيب والتشغيل وتطوير الحقول وتوسيع خط الانابيب يمكن ادخالها بلاد فارس حرة من كافة الرسوم والمكوس الكمركية .

المادة — ٨ —

يتعهد صاحب الامتياز ان يوفد الى فارس حالا وعلى نفقته ، خبيرا او خبراء للتنقيب في المنطقة التي يعتقد انها تحتوي على المواد المعنية . وفي حالة ما اذا جاء تقرير الخبير مرضيا صاحب الامتياز ، فعليه ان يوفد الى فارس — على نفقته الخاصة — جميع الفنيين الضروريين مع المواد والآلات اللازمة للتنقيب وحفر الآبار والاستفسار عن ثمن العقارات

المادة — ٩ —

تسمح حكومة الامبراطورية الفارسية لصاحب الامتياز بتأسيس شركة او عدة شركات بغية استغلال هذا الامتياز وسيقرر صاحب الامتياز عنوان هذه الشركات وانظمتها كما يختار مديريها بشرط ان يبلغ صاحب الامتياز الحكومة رسميا ، امر تأسيس كل من هذه الشركات في حينه بواسطة مفوض امبراطورى ، وان يقدم انظمتها الاساسية بالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالمناطق التي ستكون ميدانا لنشاطها . وستتمتع الشركة او الشركات المعنية بالحقوق والاولويات الممنوحة لصاحب الامتياز ذاته ، على ان تتحمل جميع التزاماته ومسؤولياته .

المادة — ١٠ —

سينص في العقد بين صاحب الامتياز والشركة الجديدة على التزام الاول بان يدفع نقدا مبلغ (٢٠٠٠٠) عشرين الف جنيها استرلينيا (الصواب جنيه استرليني) لحكومة الامبراطورية ، خلال شهر واحد من تاريخ تأسيس اول شركة للاستغلال ، بالإضافة الى مبلغ (٢٠٠٠٠) عشرين الف جنيها استرلينيا (الصواب كما ذكرنا سابقا) تدفع من اسهم اول شركة تؤسس طبقا للمادة السابقة . كما

تدفع الشركة للحكومة سنويا ١٦٪ من الارباح السنوية الصافية الحاصلة عن سائر الشركات التي سيصار الى تأسيسها بموجب هذه المـــادة ٠

المادة ـ ١١ ـ

الحكومة المعنية حرة في تعيين مفوض امبراطورى يشاور من قبل صاحب الامتياز ومن قبل مدراء الشركات المنوى تأسيسها ٠ وسيضع صاحب الامتياز تحت تصرفـه ، سائر المعلومات اللازمـة ، كما ان المفوض سيبلغ من جهته مدراء الشركات احسن السبل التي يجب ان تتخذ لمصلحة هذه الشركات وسيقرر بالاتفاق مع صاحب الامتياز ، الرقابة التي يجدها هنا ضرورية للحفاظ على مصالح الحكومـــة ٠ وستحدد صلاحيات المفوض المنوه عنها اعلاه بما يتفق وانظمة الشركات التي سيجري تأسيسها وسيدفع صاحب الامتياز للمفوض المعين وفق هذا مبلغا قدره (١٠٠٠) الف جنيها استرلينيا (جنيه استرليني) لقاء خدماته ، وذلك منذ تأسيس اول شركة ٠

المادة ـ ١٢ ـ

العمال الذين سيجري تشغيلهم من قبل الشـركة يجب ان يكونوا من رعايا الامبراطورية الفارسية ، باستثناء الفنيين والمديرين والمهندسين والحفارين والملاحظين ٠

المادة ـ ١٣ ـ

على الشركة ان تقـدم مجـانا ولسائر المناطق التي يثبت ان سكانها يستعملون النفط في الوقف الحاضر ، لقضاء حاجاتهم ، ذات الكمية التي كانوا يستخدمونها سابقا ٠ وستحدد هذه الكمية وفق تصريحات السكان الخاضعة لرقابة السلطات المحلية ٠

المادة ـ ١٤ ـ

تتعهد الحكومة الامبراطورية باتخاذ الاجراءات اللازمة لصون وتأمين تنفيذ غرض الامتياز ، وحماية المنشآت والمواد التي ذكرت من اجل حسن سير عمليات الشركة ، وحماية ممثليها ، ووكلائهـــا وموظفيها ٠

فاذا قامت حكومة الامبراطورية بالتزاماتها هذه ، فـــلا يحق لصاحب الامتياز ولا للشركات التي انشـــأها ان يتذرعـوا بأى

عذر لمطالبة الحكومة الفارسية بالتعويض عن اى ضرر ٠

المادة — ١٥ —

عند انقضاء مدة الامتياز تعود ملكية سائر الاوائل والمواد المستعملة من قبل الشركة ، من اجل اعمال الاستغلال الى حكومة فارس ولايحق للشركة المطالبة باي تعويض عنها ٠

المادة — ١٦ —

اذا لم يقم صاحب الامتياز خلال سنتين من تاريخه بتأسيس اولى هذه الشركات التي سمحت بها المادة (٩) من هذا الاتفاق ، يصبح هذا ملغى من اساسه وليس ذا موضوع ٠

المادة — ١٧ —

في حالة قيام اى نزاع او خلاف بين اطراف هذا الامتياز بشأن تاويل نصوصه او تفسير الحقوق والواجبات التي تلزم الطرفين يعرض ذلك الخلاف او النزاع على حكمين في طهرن يتم اختيار كل منهما من قبل احد الطرفين وعلى حكم ثالث (مرجح) يتم اختياره من قبل الحكمين المذكورين قبل الشروع بالتحكيم ٠

وقرار المحكمين يكون نهائيا — واذا خالف احدهم — فقرار الحكم الثالث (المرجح) هو الذى يكون نهائيا ٠

وثيقــة رقم (٢)

الاتفاق الموقع في ٢٣ تشـرين الاول سنة ١٩١٢ بين الشركة التركية المحدودة للبترول ـ وتدعى في الوثيقة (الشركة) من جهه ، والبنك الالماني من جهة اخرى ٠

(٠٠٠) والان تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة مـن قبـل الاطراف ، وبينهم ، على مايلي :

١ ـ سيؤمن البنك الالماني بصورة مباشرة او غير مباشرة ـ للاسباب التي ستذكر فيما بعد ـ سيؤمن للشركة ولوكلائها وخلفائهم كتامين خالص من كل عبء ، سائر المنافع والحقوق القائمة حاليـا او التي سيتم الحصول عليها والعائـدة للبنك الالماني او سكة حديد الاناضول او بغداد (او التي تخص اما واحدا او واحدة منهم) والمتعلقة باعمال التنقيب والاستغلال والانتـاج وتكرير الزيوت المعدنية في شقي الامبراطورية العثمانيـة الاوروبي والاسيوي ، وهي الحقوق الناجمة عن رخص امتياز منحت لاحدى شركتي سكك الحديد المذكورة او عن اتفاقات ابرمت مـع الخاصة الملكية او ابرمت مع ادارة رسمية او فرد بأية طريقة كانت وعلى البنك الالماني ان يقدم او يحمل المراجع الايجابية على تقديم سائر المعلومات والدراسات والتقارير والمخططات والخرائط المتعلقة بحقول الزيوت المعدنية في اراضي الامبراطورية الاوروبية والاسيوية التي هي فـي تصرف او تحت سلطة البنك الالماني اوسكك حـديد الاناضول وبغداد (او في تصرف احدى هذه المؤسسات او اكثر من مؤسسة منها) والحقوق هذه يجب ان تصبح وتظل ملكا محصورا بالشركة ٠

٢ ـ يتعهد البنك الالماني بألا يقوم اى شخص ثالث ، سبق وحولت الى مصلحته جميع هذه الحقوق او المنافع او اى منها ، بألا

يقوم باجراء من شأنه ان يرهق او يعدل جملة او بعضا منها ويعرضها للخطر بشكل من الاشكال ٠

وعلى البنك الالماني علاوة على ماتقدم ، ان يقوم هو ذاته او ان يعمل على اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة في اي وقت كان (على حساب الشركة وخلفائها او بطلب منهم) حسب الضرورة او ان يعمل استجابة لطلب معقول من الشركة او خلفائها ـ وخاصة منها الاجراءات التي من شأنها وقاية هذه المصالح والحقوق من اى خطر او تعديل ، وتمكين الشركة وخلفائها من التمتع بالفوائد المجنية ٠

كما يتعهد البنك ايضا ببذل الجهود في خدمة هذه المصالح بصورة مباشرة او غير مباشرة ، ودوما ، حسب التعليمات التي تقدمها الشركة او خلفائها ٠

ويتعهد البنك الالماني ايضا هو وشركتا الخطوط الحديدية للاناضول وبغداد ان يبذلوا وساطتهم ويتابعوا الجهود ـ بأقصى امكانياتهم ـ بطلب من الشركة وخلفائها وعلى نفقتهما لفائدة الشركة وانجاح المفاوضات التي ستجري مع الحكومة التركية او السلطات الاخرى لصون هذه المصالح والحقوق او في المواضيع المتعلقة بمصالح الشركة هذه الا ان البنك الالماني لن يكون مسؤولا عن اي قرار او اجراء صادرين عن الحكومة التركية او اية سلطة اخرى ، معارضين لمصالح الشركة ، الا اذا كان القرار او الاجراء المعنى ، قد اتخذ او تم نتيجة لعمل فعلي او تقصير من قبل البنك الالماني او احدى شركتي خطوط الاناضول وبغداد الحديدية او من قبل شخص ثالث قد يؤول اليه او يأخذ هذه الحقوق والمصالح الى مصلحته او تكون قد آلت اليه من قبل ٠

٣ ـ ومتى اصبح من الممكن ـ اعتبارا من هذا اليوم ـ دون تعريض هذه الحقوق والمصالح للخطر ـ اجراء النقل القانوني لهذه الحقوق والمصالح او اى منها لصالح الشركة او وكلائها او خلفائها فان البنك الالماني يوافق ـ في الفترة الملائمة وبناءا على هذا الاتفاق يطلب من الشركة وعلى نفقتها ـ يوافق البنك على القيام بنقل هذه المصالح والحقوق او ما اصبح نقله ممكنا او ان يعمل على نقلها لصالح الشركة او وكلائها او خلفائها دون اى نوع من انواع العراقيل ٠

٤ ـ التعويض الحاصل عن نقل هذه الحقوق والمصالح والمنافع لسائر الاجراءات التي ستتخذ بصورة مباشرة او غير مباشرة من قبل البنك الالماني ، يتلخص في ان تمنح الشركة ، البنك الالماني او خلفاءه (٢٠٠٠٠) عشرين الف سهما (سهم) مسددة القيمة من قبل الشركة بسعر جنيه استرليني واحد للسهم ، مرقمة من ٠٠٠ الى ٠٠٠ وسيجري التسليم حالا ، شريطة القيام بتنفيذ هذا الاتفاق ٠

اثباتا لذلك الخ ٠٠٠
التوقيع كلمكه Kliemke
عن البنك الالماني

الوثيقة رقم (٣)

اتفاق بين الخزينة والامبرالية البريطانية
وبين الشركة الانكليزية ـ الفارسية ، في
٢٠ ـ ايار ـ عام ١٩١٤

بما ان للشركة راسمالا مرخصا به من الاسهم يبلغ مليوني جنيه مجزأة الى :

١ ـ مليون سهم عادي قيمة كل منها جنيه استرليني واحد ، جرى اصدارها وتسديد ثمنها كاملا ، بالاضافة الى :

٢ ـ مليون سهم تفضيلي قيمة كل واحد منها جنيه استرليني واحد ، اصدر منها (٩٩٩٠٠٠) وتم اكتتابها جميعها :

وبما ان الشركة قد اصدرت (٦٠٠٠٠٠) سندا (سند) مضمونة بعقد استئمان بتاريخ ٢٥ ايار من عام ١٩٠٩ بين الشركة من جهة واللوق (سوثر لند) والكونت (دي ليشفيلد) من جهة اخرى .

وبما ان للشركة مصالح واستثمارات بترولية في عدة مناطق من بلاد فارس وتملك مصفاة في جزيرة عبدان ، بالاضافة الى عدد من خطوط الانابيب والاوائل ، وبما ان المواد البترولية التي تنتجها الشركة ، توجد المحروقات البترولية ، وان الشركة ترغب في الحصول على رؤوس اموال جديدة لانماء مشاريعها وخاصة من اجل تنفيذ الاتفاق الذي سوف تعقده مع الامبرالية لتموينها بالمحروقات البترولية .

وبما ان الشركة قد اقترحت على الخزينة تقديم رأس المال هذا طبق النصوص والشروط المبينة ادناه ، وان الخزينة قد قبلت بهذه الشروط :

تم الاتفاق بين الفرقاء على مايلي :

١ ـ شروط الاتفاق

أ ـ ان راس مال الشركة المكون من اسهم عادية يعدل كما يلي .

ب ـ يعدل قانون الشركة الاساسي كما هو مذكور ادناه ٠
ج ـ يقدم البرلمان بالطرق الشرعية الى الخزينة ، المبالغ التي تحتاجها لتنفيذ احكام المادة (٣) ٠
د ـ يعقد اتفاق بين الشركة والاميرالية يكون مرضيا للاخيرة لتموينها بالمحروقات البترولية من قبل الشركة ٠

٢ ـ تحصل الشركة توا على الصلاحيات القانونية اللازمة لزيادة راس مالها عن طريق أصدار اسهم عادية اضافية يبلغ عددها (٢٫٠٠٠٫٠٠٠) مليوني سهم بقيمة جنيه استرليني واحد للسهم متساوية في كافة الحقوق بمليون السهم العادية التي جرى اصدارها سابقا ٠

٣ ـ ستكتتب الخزينة وفقا للشروط المذكورة في المادة (١) بمليوني سهم من اسهم الشركة العادية بالسعر الاسمي للسهم وهو جنيه واحد ، كما تكتتب ايضا بألف سهم تفضيلي سيجري اصدارها ، وبالسعر الاسمي ايضا البالغ جنيها واحدا للسهم٠ وستدفع قيمة هذه الاسهم على الشكل التالي :

ـ الربع عند التطبيق ٠

ـ ثلاثة ارباع الباقية ، عندما تطلب الشركة ذلك وبالكيفية التي تريدها (على ان تمنح الخزينة فرصة شهر واحد للتسديد بعد تقديم الشركة ، الطلب) ٠

.. .. ..

١١ـ تتعهد الشركة بتنفيذ اعمالها في سائر الظروف وبالطرق المناسبة وان تتقيد باحكام سائر الامتيازات الارضية او القانونية التي قد تحصل عليها في فارس او التي يهمها الحصول عليها ٠ وتتعهد بان تقوم بسائر الاعمال والاجراءات التي يلزم القيام بها من حين الى اخر للمحافظة على كل هذه الامتيازات او للحيلولة دون مصادرتها ، كما تتعهد بالا تقبل والا تقوم بأي عمل ، والا تقدم على اي خطأ من شأنه ان يؤدي الى مصادرة اية رخصة بامتياز، او الذي من شأنه ان يجعل ضروريا اللجوءالى الكفالة القائمة على الاستئمان والمؤرخة في ٢٥ ايار ١٩٠٩ ، او الذي من شأنه اعطاء الكفلاء ، الاسباب الموجبة لاقامة دعوى الاسترداد او تعيين مصفي عدلي ، لمنشآت الشركة ٠

وثيقة رقم (٤)
اتفاقات سايكس بيكو

رسالة من (م • بول كمبون (M. Paul Cambon)
الى السير (ادوار غراي (Edward Gray)
المؤرخة في ٩ ايار عام ١٩١٦ •

١ – ان فرنسا وبريطانيا مستعدتان لان تعترفا بدولة عربية او باتحاد من الدول العربية في المنطقتين (ا) و (ب) المبينتين على الخريطة المرفقة تحت سيادة رئيس عربي ، ون تحميهما • ففي المنطقة (أ) يكون حق الافضلية في المشاريع والقروض المالية لفرنسا • وفي المنطقة (ب) يكون لبريطانيا حق الافضلية عينه • ويكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) وحدهما الحق بتزويد الدولة او الاتحاد العربي المذكورين بالمستشارين ، والموظفين الاجانب بناءا على طلب منها او منه •

٢ – يحق لفرنسا في المنطقة الزرقاء ، ولبريطانيا في المنطقة الحمراء ، اقامة اية ادارة مباشرة او غير مباشرة ، او اية سلطة ترغبان في اقامتها وتجدانها ملائمة بعد الاتفاق على ذلك مع الدولة او اتحاد الدول العربية المعنيين

٣ – تقام في المنطقة البنية اللون ادارة دولية يقرر نظامها بالتشاور مع روسيا ومن ثم بالاتفاق مع باقي الحلفاء وممثلي شريف مكة •

٤ – يسلم الى بريطانيا :
« أ » مينائي[١٢] حيفا وعكا •

---

(١٢) الصحيح •• ميناءا •

« ب » يتعهد بتسليم كمية من ماء دجلة والفرات من المنطقة (أ) الى المنطقة (ب) ٠

تتعهد حكومة صاحب الجلالة من جهتها ان لا تجري في اي وقت مفاوضات بشأن التخلي عن قبرص ، لاية دولة ثالثة ، دون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية المسبقة ٠

٥ ـ ستكون الاسكندرون ، ميناءا حرا بالنسبة الى تجارة الامبراطورية البريطانية، وسوف لا تطبق فيه معاملة متفاوتة بالنسبة للرسوم ، كما لا تمنح فيه ميزة خاصة تحرم منها البحرية والبضائع الانجليزية ٠ وستطبق حرية الترانزيت للآلات الانجليزية من والى الاسكندرون والمنقولة في الخط الحديدي عبر المنطقة الزرقاء الى اية منطقة من المناطق (ب) و (أ) ان كانت صادرة او واردة فيها ، وسوف لا يطبق اي تباين في المعاملة بصورة مباشرة او غير مباشرة على البضائع الانجليزية على اي خط من خطوط الحديد او على البضائع او السفن الانجليزية في اي ميناء يستخدم في تأمين مواصلات المناطق المعينة ٠ وستصبح حيفا ميناءا حرا بالنسبة لتجارة فرنسا ومستعمراتها ومحمياتها ، وسوف لا يطبق فيها اي تباين في المعاملة او أية ميزة في رسوم الميناء يمكن ان تحرم منها البضائع الفرنسية ٠

وستطبق حرية الترانزيت على البضائع الفرنسية منوالى حيفا، المنقولة بواسطة الخط الحديدي الانجليزي عبر المنطقة البنية اللون الى اية منطقة من المناطق الزرقاء اللون ، ان كانت واردة من منطقة (أ) او من منطقة (ب) ٠

وسوف لا يطبق اي تباين في المعاملة بصورة مباشرة او غير مباشرة على البضائع الفرنسية في اي ميناء يستخدم في تأمين مواصلات المناطق المعنية ٠

٦ ـ في المنطقة (أ) سوف لا يمد خط حديد بغداد نحو الجنوب الى ابعد من الموصل ، وفي المنطقة (ب) نحو الشمال الى ابعد من (سامراء) وذلك الى ان يتم وصل مدينتي بغداد وحلب بخط حديدي يمتد عبر وادي الفرات ٠ وان يتم انشاؤه بتعاون الحكومتين فقط ٠

٧ ـ يحق لبريطانيا ان تنشيء وتدير ، وتكون مالكة مستقلة لخط حديدي يربط حيفا بالمنطقة (ب) كما ان لها حقا دائما في نقل

الجيوش على طول هذا الخط ٠ وعلى الحكومتين ان تتفقا على ان يؤدي انشاء الخط الحديدي هذا الى تسهيل وصل بغداد بحيفا ، كما اتفق على ان تكون الحكومة الفرنسية مستعدة ـ في حالة ما اذا تبين ان الصعوبات الفنية وتكاليف صيانة خط الربط هذا بشبكة الخطوط في المنطقة البنية اللون ، من شأنهما ان يجعلا التنفيذ متعذرا ـ وتكون الحكومة الفرنسية مستعدة للنظر في امكان امرار الخط عبر المضلع بريس ـ ماريل ـ سليراد ـ تل ـ هوتستا ـ مسويت ، قبل ان يصل الى المنطقة (ب) ٠

٨ ـ تظل التعاريف الكمركية التركية سارية المفعول لمدة عشرين سنة في سائر المناطق الزرقاء والحمراء ، كما في المناطق (أ) و (ب) ولا يمكن رفع نسبة الضريبة الكمركية او احداث اي تعديل في نسبة أي رسم قيمي وتحويله الى عيني الا بموافقة الدولتين ٠

ولن يكون هنالك رسوم كمركية بين اية منطقة واخرى من المناطق المذكورة ، فالرسوم الكمركية المقررة على البضائع المرسلة الى الداخل ، يجب ان تستوفى من موانيء الدخول وتدفع لادارات المناطق التي ترسل اليها للاستهلاك ٠

٩ ـ وسيتم الاتفاق على ان لا تقوم الحكومة الفرنسية في اي وقت بالتفاوض للتخلي عن حقوقها ، وعلى ان لا تحول الحقوق التي ستؤول اليها في المنطقة الزرقاء الى اية دولة ثالثة ـ عدا الدولة العربية ـ الا بموافقة حكومة صاحب الجلالة المسبقة التي تعطي من طرفها تأكيدات مماثلة للحكومة الفرنسية بشأن المنطقة الحمراء ٠

١٠ـ سيتم الاتفاق بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ـ بصفتهما صاحبتي الحماية على الدولة العربية ـ الا تتملكا والا توافقا على تملك اية دولة ثالثة لأراض في شبه الجزيرة العربية ، والا تسمحا بأنشاء اية قاعدة بحرية في الجزر القائمة على شاطيء البحر الاحمر ٠ على الا يحول ذلك دون امكانية تصحيح تخوم (عدن) التصحيح الذي قد يبدو ضروريا نتيجة عدوان الاتراك الاخير ٠

١١ـ تستمر المفاوضات مع العرب بشأن تخوم الدولة العربية او اتحاد الدولة العربية بنفس الطرق المتبعة سابقا باسم الدولتين٠

١٢ـ من المتفق عليه بالاضافة الى ذلك ان يصار الى النظر في اتخاذ اجراءات من قبل الدولتين ، لوضع رقابة على استيراد الاسلحة الى الاراضي العربية ٠٠٠

وثيقة رقم (٥)
اتفاق سان ريمو ٢٤ نيسان ١٩٢٠

٨ ـ لقد اتفق ـ في حالة ما اذا تم انشاء شركة بترولية خاصة بالطريقة التي ذكرت اعلاه ـ على ان يسمح للحكومة المحلية او للمصالح الاخرى المحلية التي ترغب في ذلك ، ان تشترك برأس مال تلك الشركة بنسبة تصل الى ٢٠٪ في الحد الاقصى ، يساهم الفرنسيون بنسبة الـ ١٠٪ الاولى من هذا الاشتراك المحلي • وقد تقررت المحاصصة الاضافية لكل مساهم بنسبة ما يقتني •

٩ ـ توافق الحكومة البريطانية على تأييد الاتفاقات التي يمكن للحكومة الفرنسية بموجبها الحصول من شركة (A.P.O. Coy) على توريدات بترولية يمكن نقلها (بواسطة انابيب) من بلاد فارس حتى ساحل بحر (البحر) الابيض المتوسط • ويمكن ان يمدد خط الانابيب هذا عبر الاراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي •

وبناءا على التسهيلات الممنوحة من قبل فرنسا تصل نسبة البترول المنقول بهذه الطريقة ـ لمصلحة فرنسا ـ الى (٢٥٪) وذلك وفق الشروط التي سيتم الاتفاق عليها بين الحكومة الفرنسية وشركة (A.P.O. Coy)

١٠ ـ وبناءا على الاتفاقات المذكورة اعلاه ، ستقبل الحكومة الفرنسية ـ اذا طلب اليها ـ واعتبارا من وضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ ، بانشاء خطين للانابيب منفصلين كما تقبل بانشاء السكك الحديدية اللازمة لتمديدها وصيانتها من جهة ، ولنقل البترول من اراضي مابين النهرين وفارس عبر المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي الى احد موانيء او عدة موانيء من شاطيء البحر الابيض المتوسط الشرقي • والميناء او الموانيء هذه ، سيتم اختيارها باتفاق الحكومتين •

١١ـ اذا مر خط الانابيب هذا ، او اذا مرت مثل هذه السكك الحديدية عبر الاراضي الخاضعة للنفوذ الفرنسي ، تتعهد الحكومة الفرنسية منحها سائر تسهيلات حقوق المرور ، دون اتاوة او رسم عبور على البترول المنقول ، عدا تعويض يدفع لاصحاب الاراضي بنسبة المساحة المشغولة ٠

١٢ـ كما تتعهد فرنسا بمنح تسهيلات في ميناء المصب للحصول على الاراضي اللازمة من اجل انشاء المستودعات والسكك الحديدية والمصافي وارصفة الشحن الخ ٠٠ بحيث يستطاع هكذا تصدير البترول دون دفع اي رسم للتصدير او الترانزيت ٠ وستكون الاوائل (المعدات الاولية) اللازمة لانشاء خط الانابيب والسكك الحديدية ، والمصافي ، والتجهيزات الاخرى محررة ايضا من سائر رسوم الاستيراد والعبور ٠

١٣ـ اذا رغبت هذه الشركة البترولية ان تنشيء خط انابيب وسكة حديدية نحو الخليج (العربي) فستقدم الحكومة البريطانية حسن وساطتها لتأمين مثل هذه التسهيلات وصولا للهدف المطلوب ٠

١٤ـ افريقيا الشمالية وبعض المستعمرات الاخرى ٠

ستمنح الحكومة الفرنسية التسهيلات اللازمة لاية مجموعة فرنسية بريطانية ، او لاية مجموعات من ذوات السمعة الحسنة التي تقدم الضمانات اللازمة وتتقيد بالقوانين الفرنسية،من اجل الحصول على امتيازات بترولية في المستعمرات الفرنسية والمحميات ومناطق النفوذ ، بما في ذلك الجزائر وتونس ومراكش (المغرب) ٠

ويجب ملاحظة ان البرلمان الفرنسي قد قرر ان تتضمن مثل هذه المجموعات المكونة على هذا الشكل مالا يقل عن ٦٧٪ من المصالح الفرنسية ٠

١٥ـ ستسهل الحكومة الفرنسية منح سائر الامتيازات المتعلقة بالجزائر والتي هي الان تحت الدراسة بمجرد خضوع اصحاب الطلب لمقتضيات القوانين الفرنسية ٠

١٦ـ مستعمرات التاج البريطاني ٠

ان الحكومة البريطانية ـ بقدر ما تسمح به الانظمة القائمة ـ ستمنح الرعايا الفرنسيين الذين يرغبون في التنقيب عن البترول في

اراضي التاج البريطاني واستثماره ، امتيازات مماثلة للتي تمنحها فرنسا للرعايا البريطانيين في المستعمرات الفرنسية .

١٧- لاشيء في هذا الاتفاق مربوط بالامتيازات التي يمكن ان يكون قد بوشر بالتفاوض عليها من قبل جهات فرنسية او بريطانية .

ملاحظة على نشر بنود الاتفاقية :

ان هناك بندا يعنينا هنا اكثر من سواه ، لم يشأ الكاتب (اندريه نوسشي) تدوينه في بنود الاتفاقية وانما ذكره في ثنايا الكتاب . وهذا البند هو الذي يتعلق بالعراق وفي ما يلي نصه حسبما ورد في الصفحة المرقمة (٧١) من الكتاب :

« بند ما بين النهرين ـ تتعهد الحكومة البريطانية ان تمنح الحكومة الفرنسية او من يمثلها حصة تبلغ (٢٥٪) بالسعر الجاري في السوق من الانتاج الصافي للبترول الخام الذي قد تحصل عليه حكومة صاحب الجلالة من حقول بترول ما بين النهرين ، في حالة ما اذا وكل اليها استغلال هذه الحقول . وفي حالة ما اذا كلفت شركة خاصة بانماء الحقول المذكورة ، فالحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ، حصة من اسهم هذه الشركة لا تقل عن (٢٥٪) على الا تزيد قيمة السهم منها على القيمة التي تدفع من قبل اي من المساهمين الاخرين ، كما تم الاتفاق على ان تخضع هذه الشركة للاشراف البريطاني الدائم » .

تحديدات اخرى على هامش الاتفاق :

في شهر ايار من عام ١٩٢٠ ، وبناءا على طلب من الحكومة الفرنسية ، اكدت الحكومة البريطانية على لسان ممثلها السرجون كادمان :

١ ـ « انها تحدد الحقول المكتشفة او التي سيصار الى اكتشافها في ما بين النهرين والتي هي منطقة الانتداب البريطاني بما يلي :

« أ » تلك الحقول التي قد توجد على امتداد خط بغداد ضمن رقعة من الارض لا يزيد عرضها على العشرين كيلومترا من طرفي الخط الحديدي ، وفقا لاحكام رخصة امتياز خط بغداد ذاتها .

« ب » تلك الحقول البترولية التي كانت تتمتع بملكيتها، الخاصة السلطانية السابقة في ولايتي الموصل وبغداد ·

« ج » حقول منطقة (نفط خانة · اي : خانقين) التي نقلت ملكيتها الى تركيا عام ١٩١٣ ·

٢ ـ كما اوضحت حقوق الحكومة الفرنسية بما يلي :

« أ » بتسلم ٢٥٪ من البترول الخام الصادر عن الحقول المذكورة اعلاه في حالة ما اذا جرى استغلالها من قبل مؤسسة حكومية تعمل في التجارة ·

« ب » بان يحدد السعر الذي سيطبق عليها بنسبة سعر الكلفة عند مصب خط الانابيب، ان في ميناء البحر الابيض المتوسط او في الخليج العربي ـ في حالة ما اذا تم انشاء اي من الخطين ـ على ان يضاف اليه النسبة المعقولة ربحا عادلا لراس المال الموظف واستهلاكا لانشاءات واوائل التنقيب والضخ والنقل خلال ٢٠ عاما ·

٣ ـ « وفي حالة ما اذا اسست شركة خاصة او اكثر من شركة بغية استغلال هذه الحقول ، سيحتفظ للحكومة الفرنسية او ممثليها بحق الاشتراك بـ (٢٥٪) من رأسمال هذه الشركة او الشركات وبذات شروط باقي المؤسسين » ·

ويضيف الكاتب اندريه نوسشي الى ذلك قوله :

وبالاضافة الى ذلك ، جرى تأكيد حق فرنسا بالنسبة ذاتها ، اي بـ ٢٥٪ في حالة ما اذا منحت اية شركة بريطانية او اجنبية امتيازات اخرى في الحقول البترولية المعنية ·

اما الامتيازات او رخص التنقيب الممنوحة قبل الحرب وحتى تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع تركيا ، ان من لدن حكومة الباب العالي او من قبل السلطات الاقليمية او المحلية لولايتي الموصل وبغداد فقد اعتبرت « لاغية وليست ذات موضوع » · وقد عدل (كادمان) في النص وحدد المكان الذي تستطيع فيه فرنسا ان تتسلم البترول الخام « **بنقطة مجاورة لخط الانابيب** » · على ان تخضع التدبيرات **لاتفاق الطرفين** » ·

«واخيرا اخضع التأييد الذى ستمنحه الحكومة البريطانية لفرنسا لاجل الحصول على ٢٥٪ من الشركة الانجليزية الفارسية ، من البترول الى البحر الابيض المتوسط ، ... للتسهيلات التي ستمنحها فرنسا نفسها ، لهذه الشركة ، لاجل انشاء خط انابيب عبر المنطقة الخاضعة لنفوذها واذا مر الخط عبر منطقة جرى نقل حق الانتداب عليها من فرنسا الى بريطانيا ، فستحصل فرنسا من الاخيرة على التأييد ذاته »

وثيقة رقم (٦)

برقية من السير (اي • جيدس (A. Geddes سـفير جريطانيا في واشنطن الى الكونت (كرزون Curzon بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٢٠ •

••••في الليلة الماضية ، كذبت بشدة في خطاب القيته في (اتلنتيك مسيتي (Atlantic City الانباء الصحفية الواردة من سان ريمو • وقد حقق هذا التكذيب اليوم ، دعاية مرضية قوبلت بحماسة في الاجتماع • ينمو هنا ، شعور متهوس ضد جريطانيا ، مبني على اتهامها :

آ ـ بالروح العسكرية •

ب ـ بوضع اليد على الحقول البترولية الاسيوية •

ولقد عالجت الادعاء الاول في خطابي باسلوب مرض على ما اظن •• ولكي اتمكن من معالجة الادعاء الثاني ، ارجو تزويدي باكثر ما يمكن من المعلومات المتعلقة بموضوع البترول •

: ● :

الجواب :

برقية من الكونت كرزون الى السير (أ • جيدس) في واشنطن ، بتاريخ ٧ ايار ١٩٢٠ :

(••••) فيما يتعلق بحقول البترول الاسيوية ، يمكن تقسيمها الى حقول في (برمانيا) و (الهند الهولندية) وفارس ، وما بين الرافدين وفلسطين • فالثلاثة الاول ، تنتج كميات كبيرة، اما حقول المنطقتين ، فلا تزال في طور التنقيب •

فالحقول البرمانية والهندية الهولندية يجري استغلالها منذ سنين طويلة من قبل الشركات البريطانية والهولندية ، وليست هي المقصودة على الارجح •

اما بالنسبة لفارس ، فقد تعرضت اكثر من مرة لنقد الولايات المتحدة . ومع انه ادعي بان احد اهداف المعاهدة الانجليزية الفرنسية المعقودة مؤخرا هو تدعيم المصلحة البترولية البريطانية ، فالادعاء هذا لا اساس له من الصحة طبعا ، لان حقوقنا البترولية في فارس ، نشأت عام ١٩٠١ وكانت مصالحنا التجارية ضامنة لها في نفس الوقت الذي توصلت فيه شركة (الستنداردا ويل) الى زيادة حقوقها في الصين وان كانت هذه الحقوق لم تثمن .

اما فيما يتعلق باراضي ما بين النهرين وفلسطين ، فقد حظرت سائر المشاريع وحقوق التملك طوال فترة احتلالهما العسكري ، ولم يمنح امتياز واحد لاي بريطاني او مرشح اخر . وقد تركت معالجة هذا الموضوع لحكومة البلدين المذكورين عندمايتم تشكيلهما . وسوف تأخذان بعين الاعتبار بعض مطاليب الولايات المتحدة في فلسطين ، والمطاليب البريطانية في اراضي ما بين النهرين وفلسطين التي يعود تاريخها الى ما قبل الحرب .»

ماخوذة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

وثيقة رقم (٧)[١٣]

من سفير الولايات المتحدة ديفس الى وزير الخارجية البريطانيـــة اللورد كـرزون ٠ ١٢ ايار ١٩٢٠

اتشرف بابلاغ سيادتكم ، بناء على تعليمات من حكومتي ، بـان الولايات المتحدة قد علمت رسميا[١٤] ان بريطانيا قد كلفت بالانتداب على العراق وفلسطين ، وان الانتداب على العراق كان موضوع تسوية ودية مع الحكومة الايطالية فيما يتعلق ببعض الحقوق الاقتصادية ٠ وتود حكومة الولايات المتحدة الاشارة الى انها، خلال مفاوضات الصلح في باريس التي ادت الى عقد معاهدة فرساي ، قد اتخذت موقفها واصرت على ان مستقبل السلام في العالم يستوجب كمبدأ عام ان تبقى وتحكم المساحات التي يستولي عليها الحلفاء من الدول المركزية[١٥] نتيجـة لمعاهدات الصلح ، بشكل يضمن المساواة في المعاملة من الوجهتـين القانونية والفعلية بين جميع تجارات الدول ٠ وطبقا لهذا الاتفـاق وبموجبه ، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها على استعداد للموافقة على ان حيازة الدول المنتصرة لبعض الاراضي يجب ان تقترن بالحرص على المصالح العالمية كأفضل ما يكون (اي بافضل شكل ممكن) ٠ وقد عبر مندوبو الدول الحليفة الرئيسية في مناقشة مبادىء الانتداب ، عن اعترافهم بشكل غير محدود ، بعدالة هذا المبدأ وحكمته ، ووافقوا على تطبيقه في الانتدابات المفروضة على الاراضي التركية ٠

---

(١٣) هذه الوثيقة والوثيقة (٩) نشرت في مجلة المعرفة السورية في عددها ١٢٣ ايار ١٩٧٢ ، ضمن كلمة للدكتور نادر العطار بعنوان « وثيقتان عن السياسة البترولية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط بعيد الحرب العالمية الاولى » ٠

(١٤) ابدلت كلمة (رسميا) بعبارة (بشكل غير رسمي) وذلك ببرقية من وزارة الخارجية الى سفيرها ٠٠ في ١٢ تموز ١٩٢٠ ٠٠ (وثائق وزارة الخارجيـه الامريكية ٠٠٠) ٠

(١٥) اي دول أوربا الوسطى وحلفائها ٠

وقد نتجت عن ادارة فلسطين والعراق خلال مدة الاحتلال العسكري اتصالات متعددة بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة بريطانيا العظمى تتعلق بالشؤون التي تركت لدى الجمهور الامريكي انطباعات حزينة ، لان سلطات حكومة جلالة الملك في المنطقة المحتلة قد احاطت المصالح البريطانية بخطواتها ورعايتها ، وحرمت منهما الشركات الامريكية ، وان بريطانيا العظمى كانت تحضر بشكل هادئ فرض مراقبة دقيقة من قبلها على موارد النفط في تلك المنطقة. وكان سبب تلك الانطباعات عموما ، كما نعتقد ، تقارير وبيانات رسمية تتعلق بالسياسة العامة لبريطانيا العظمى المتعلقة بالنفط والاعمال القائمة حاليا كأنشاء بعض انابيب النفط والسكك الحديدية ومصافي البترول وحفر بعض ابار النفط والابحاث المتعلقة والسماح بالبحث والتنقيب لبعض الاشخاص الذين سببت نشاطهم ظروف احدثت انطباعا بان هناك بعض المنفعة الخاصة على الاقل تخدم المصالح النفطية البريطانية ، وذلك رغم ظهور ذلك النشاط بمظهر يلائم مصلحة الادارة الرسمية . اما بعض الاعمال المشار اليها اعلاه، والتي فسرتها حكومة جلالته بأنها ناتجة عن الضرورة العسكرية ، وفسرت بعضها بأنها ناتجة عن لين السلطات المحلية وعدم دقتها ، فيجب ان تتحققوا بان الشعب الامريكي قد صعب عليه التوفيق بين جميع هذه التقارير وبين تأكيدات حكومة جلالته بان « الصبغة المؤقتة للاحتلال العسكري لا تسمح باتخاذ قرارات من قبل السلطات المحتلة في الشؤون المتعلقة بتطور البلاد الاقتصادي » .

ان المباشرة بتعهدات جديدة وممارسة حقوق الامتياز ممنوعة ، وان حكومة الولايات المتحدة لواثقة من حسن نية حكومة جلالته في محاولتها تنفيذ التعهدات التي قطعتها وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها تحب ان تنوه بان الاعتبارات المشار اليها اعلاه تبين صعوبة ضمان التنفيذ المحلي لتلك التعهدات وضرورة اتخاذ تدابير تكفل ضمان تنفيذ المبادئ التي جرى بحثها والاتفاق عليها خلال مفاوضات الصلح في باريس بصورة عملية .

وبناءا على هذه الفكرة تقدم حكومة الولايات المتحدة على ابداء المقترحات التالية التي تجسد او توضح المبادئ التي يسر حكومة الولايات المتحدة ان تراها مطبقة في المناطق المحتلة او الواقعة تحت

الانتداب ، والتي تخضع للمناقشة كقواعد معقولة ، وفي حالة عرضها على بساط البحث ، يجب البيان بان الوضع الشرعي فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية في المناطق المحتلة او الواقعة تحت الانتداب ، يجب ان يبقى في حالة (الامر الواقع) حتى الوصول الى اتفاق يتعلق به :

١ ـ تتقيد السلطة المنتدبة وتلتزم بشكل دقيق بالمبادىء التي تم عرضها والاتفاق عليها في مفاوضات الصلح في باريس ، وبالمبادىء الواردة في الانتداب الذي اعد في لندن لتتبناه لجنة الانتدابات في عصبة الامم .

٢ ـ تضمن السلطة المنتدبة المساواة في المعاملة بين رعايا وافراد جميع الدول من الناحيتين القانونية والفعلية ، ورعايا وافراد السلطة المنتدبة فيما يتعلق بالضرائب او الشؤون الاخرى المتعلقة بالاقامة والعمل والمهنة وحقوق الامتياز والحرية ومرور البضائع والاشخاص ، وحرية التنقل ، والتجارة والتبادل والابحار والملكية الصناعية وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والفعاليات التجارية .

٣ ـ لا تمنح امتيازات اقتصادية بحتة في اراضي اي من المناطق الواقعة تحت الانتداب ، كما لا تمنح اية امتيازات احتكارية تتعلق بأي من السلع الكمالية او بأي امتياز اقتصادي ، ثانوي او اساسي ، لانتاج او لتطوير او استثمار مثل تلك السلع الكمالية .

٤ ـ تتخذ تدابير معقولة للاعلان عن تطبيق الامتيازات والصكوك الحكومية او الانظمة المتعلقة بالموارد الاقتصادية للاقاليم الواقعة تحت الانتداب ، كما يراعى ، في التشريعات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة باستثمار واستغلال الموارد الاقتصادية او بميزات اخرى تتعلق بها ، عدم الحاق الضرر بالمواطنين الامريكيين والشركات الامريكية او شركات مواطني الامم الاخرى او الشركات الواقعة تحت اشراف المواطنين الامريكيين او مواطني البلاد الاخرى لمصلحة افراد او شركات الدول المنتدبة او الشركات التي يشرف عليها مواطنو الدولة المنتدبة وغيرهم .

ان اعطاء بعض الامتيازات من قبل الحكومة التركية سابقا في المقاطعات الواقعة تحت الانتداب هو عامل مهم يجب ان يولى تقديرا عمليا . وتعتقد حكومة الولايات المتحدة انها مخولة للمساهمة في اية مناقشات تتعلق ببنود امتيازات كهذه ، ليس فقط بسبب وجود

حقوق مكتسبة للمواطنين الامريكيين ، بل ايضا لان المعاملة بالمثل في مثل هذه الامتيازات تعتبر اساسية لبدء وتطبيق المبادىء العامـة التي تهم حكومة الولايات المتحدة •

ونحن لا نذكر هنا شيئا عن انشاء احتكارات مباشرة او غـير مباشرة من قبل الحكومة المنتدبة او لمصلحتها ، الا انه من المعتقد على كل حال بان اقامة مثل هذه الاحتكارات لن تتمشى مع مبادىء الثقة الملازمة لفكرة الانتداب اصلا •

لقد اعربت حكومة جلالته عن رأيها بضرورة الاشراف على انتاج النفط في هذه الاقاليم عند وجود ضرورة وطنية ، لذلك فان حكومـة الولايات المتحدة لا تعتزم في الوقت الحاضر اقتراح تسويات اي اعتبار غير وارد في تفسير واضح لما يشكل مصالحها التجارية المشروعة • اما موضوع الاشراف ، في حالات الضرورة الوطنية ، والذي قد تعتبـره الحكومة البريطانية اساسيا ، فتعتبره حكومة الولايات المتحدة امرا يمكن مناقشته على حدة •

ان الولايات المتحدة تدرك الالتزامات المالية الثقيلة الي تترتب على ادارة شؤون الانتداب ، الا انها تعتقد على كل حال ، بان محاولة لتقويض تلك النفقات عن طريق اتباع سياسـة الاحتكـار او منح الامتيازات الخاصة وتفضيل مواطني الدولة المنتدبة بشكل خاص ، انما تثبت ، بالاضافة لكونها انكارا للمبادىء المتفق عليها سـابقا ، انها بعيدة عن الحكمة على كل من الصعيدين الاقتصادي والسياسي• كما تعتقد ايضا بان مصالح العالم ، بالاضافة الى مصالح البلـدان المعنية ، يمكن ان تؤمن عن طريق التعاون الودي او المنافسة المتكافئة والصدوقة بين مواطني هذه البلدان والمواطنين مـن الجنسـيات الاخرى • وسيسر حكومة الولايات المتحدة ان تتسلم ردا سـريعا لاراء حكومة جلالته خاصة ليطمئن الرأي العام في الولايات المتحدة •

وبعد ، فلي الشرف ان اعلم سيادتكم بان هذه المذكـرة لـم تخصص للاجابة على مذكرة الحلفاء الصادرة عن (سان ريمو) التي سير الجواب عليها بشكل منفصل

سفير الولايات المتحدة لدى المملكة المتحدة

التوقيع

الوثيقة رقم (٨)

بضع مواد من معاهدة (سيفر) المؤرخة ١٠ آب ـ ١٩٢٠
القسم الرابع : الشركات والامتيازات :

المادة ـ ٣١٠ ـ بناءا على احكام المادة (٢٨٧) فيما يتعلـــق برعايا الحلفاء او بالشركات التي تتمتع فيها المجموعات او الرعايـا الحليفة بمكانة متفوقة ، من الذين حصلوا على امتيازات منحتها لهم قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ، الحكومة العثمانية او اية سلطة عثمانية محلية في الاراضي التي ستظل عثمانية بموجب هذه المعاهدة ـ او من الذين قد يحصلون على امتيازات تمنح لهم من قبل اللجنـــة المالية وفقا لاحكام المادة (٢٩٤) هؤلاء المار ذكرهم ، على الحكومـة العثمانية او السلطات المحلية المعنية ان تعيد اليهم كافة الحقـــوق الناجمة عن عقود الامتياز القديمة ، وعن الاتفاقات المتتالية السابقة لتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ٠ كما تتعهد الحكومة العثمانيـــة بتكييف هذه العقود والاتفاقات مع الشروط الاقتصادية الجديدة ، وبتمديد صلاحيتها لفترة جديدة تعادل الفترة التي انقضت بـــين ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ، وبدء تطبيق هذه المعاهدة ٠ واذا حصـل اعتراض من قبل الحكومة العثمانية فيحال الخلاف الى لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة (٢٨٧) ٠

واذا وجدت احكام قانونية او غيرها ، او امتيازات واتفاقـات يعود تاريخها الى ما بعد ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ، ماسة بالحقـوق المبينة بالفقرة السابقة ، فعلى الحكومة العثمانية ان تعلن الغاءها ٠٠ ٠٠٠٠

المادة ـ ٣١١ ـ رعايا الحلفاء والشركات التي تحتل فيهـــا المجموعات التابعة لرعوية احدى دول الحلفاء مكانة متفوقة ، مـــن الذين حصلوا على رخص امتيازات منحت لهم قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ من قبل الحكومة التركية او احدى السلطات التركيـــة

المحلية ، في الاراضي التي سلخت عن تركيا ، ووضعت تحت سلطة او وصاية احدى الدول الحليفة ، كل هؤلاء يجب على هذه الدولة ان تسمح لهم بالاحتفاظ بكامل حقوقهم التي حصلوا عليها بالطرق المشروعة وان تؤمن لهم الضمانات المتفق عليها سابقا او ضمانات جديدة معادلة لها · على ان الدولة الحليفة اذا وجدت ان تثبيت احد هذه الامتيازات مناف للمصلحة العامة ، فبوسعها ــ خلال الاشهر الستة التي تلي تسلم هذه الاراضي او تلي بدء الوصاية عليها ــ ان تسترد الامتياز لقاء دفع ثمنه او ان تقدم اقتراحا بتعديله · وفي هذه الحالة الاخيرة عليها ان تدفع تعويضا مناسبا ····

المادة ــ ٣١٢ ــ ان الدول التي ستستولي نهائيا على الاراضي التي سلخت من تركيا اثر الحروب البلقانية عام ١٩١٣ ، او تقرر سلخها بموجب هذه المعاهدة ، والتي يختلف وضعها عن وضع الاراضي المعنية في المادة ٣١١ ، هذه الدول ستحل محل تركيا في الحقوق والواجبات تجاه اصحاب الامتيازات وفرقاء الاتفاقات المعقودة معها ··· وعلى هذه الدول تثبيت الضمانات الممنوحة لهم او اعطاؤهم ضمانات مماثلة ·

يصبح الاحلال هذا نافذا بالنسبة لكل دولة تم تحويل الملكية اليها اعتبارا من بدء تنفيذ المعاهدة التي تحول ملكية الاراضي الى هذه الدولة · وعلى كل من هذه الدول ان تتخذ الاجراءات المناسبة لتأمين استمرار العمل في رخص هذه الامتيازات ، او لتأمين الاستمرار في تنفيذ العقود دونما توقف ·

····

المادة ــ ٣١٤ ــ ليست الدول الحليفة مضطرة الى الاعتراف بصلاحية الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة او السلطات العثمانية المحلية في الاراضي المسلوخة عن تركيا بعد تاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ · كما انها ليست مضطرة الى الاعتراف بتحويلات رخص الامتيازات التي تمت بعد هذا التاريخ ·

فالامتيازات والتحويلات التي تمت بهذا الشكل يمكن اعتبارها ملغاة ولا يعطي ابطالها حقا بأي تعويض ·

المادة ـ ٣١٥ ـ تعتبر سائر الامتيازات والحقوق بالامتيازات التي منحتها الحكومة العثمانية اعتبارا من تاريخ ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨ حتى تاريخ هذه المعاهدة ملغاة ، كما تعتبر سائر الامتيازات والحقوق بالامتيازات ، التي منحتها اعتبارا من اول آب آب عام ١٩١٤ حتى بدء تنفيذ هذه المعاهدة ، للرعايا الالمان ، والنمساويين ، والمجر ، والبلغار ، والعثمانيين او اية شركة يحتل فيها رعايا هذه الدول مكانة ممتازة ، ملغاة ايضا ٠

الوثيقة رقم (٩)

من وزير الخارجية الامريكية الى الرئيس كوليدج
٨ تشرين الثاني / ١٩٢٣

لقد جلب انتباهي حديثا ، ان شركة نفط سنكلر ، قد شعرت بشيء من الامتعاض بسبب ما يعتبرونه فيها فشلا لهم في الحصول على دعم من هذه الوزارة ، وخاصة فيما يتعلق بجهودهم لتأمين امتياز نفط في ايران الشمالية ٠

في رسالة بعثت بها الى السيد هاردينغ بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٢ ، ارفق طيه نسخة عنها ، اوردت بعض التفاصيل عن المنافسة التي قامت في شمالي ايران بين شركة سنكلر وشركة ستندارد للنفط ، الامر الذي احاله السيد ارتشيبالد روزفلت ، من الشركة الاولى الى الرئيس ، لذلك يسعدني ان تلقوا نظرة ، اذا امكن ذلك ، على تلك الرسالة لتكونوا على بينة كاملة من الامر ٠

ان الموقف غير المتحيز لهذه الوزارة بين الشركات الامريكية المتنافسة ، والذي اكدته في تلك الرسالة ، قد اتبع بشكل دقيق ٠ واني احيط شركة نفط سنكلر علما بانه طالما ليس لدى سبب للاعتقاد بان الحكومة الايرانية تشك في هذه النقطة ، فاني مستعد للتأكيد ثانية علىهذا الموقف بواسطة بعثتنا الدبلوماسية (مفوضيتنا) في طهران ، ولأبين ان من سياسة الحكومة اعطاء دعم دبلوماسي مناسب للمصالح الامريكية في الخارج ٠

هذه القضية العامة ، تثير نقطة ، اشعر تماما باهميتها بشكل يجدر معه ان الفت نظركم اليها ، واقصد موقف هذه الحكومة بالنسبة الى المشروع التجاري الامريكي في الخارج ٠ لقد كان يتردد بعض السخط في المحافل التجارية بين آن واخر ، لان موقف هذه الوزارة من المصالح التجارية الامريكية في الميدان الخارجي يختلف نوعاما ، في مثل هذه الامور ، عن موقف الحكومتين البريطانية

والفرنسية والحكومات الاوروبيه الاخرى ، وان هذه الاخيرة لا تتورع عن التدخل سياسيا لدعم المصالح التجارية لمواطنيها الى حد لا تصل اليه هذه الوزارة • ان موقفنا هو اننا دائما مستعدون لان نعطي الدعم المناسب لمواطنينا في البحث عن فرص تجارية في الخارج ، ولكننا لا نتعهد بجعل الحكومة طرفا في المفاوضات التجارية او ممارسة اي ضغط سياسي تأييداً للمصالح الخاصة ، في الحصول على امتيازات معينة او التوسط لتأييد مصلحة امريكية ضد مصلحة امريكية اخرى • اننا ماضون في جهودنا لحفظ سياسة (الباب المفتوح) او تكافؤ الفرص التجارية ، لكننا لا نحاول ان نرتب التزامات على الحكومة ، سواء كانت واضحة ام غامضة ، لن نستطيع في ظل نظامنا الحالي التعهد بالقيام بها •

ان الشركات الامريكية التي تفضل سياسة تدخل اكثر مباشرة لمصلحتها تميل في رأيي ، الى التغاضي عن الواقع بان امتياز امريكا وسمعتها قد ارتفعا بسبب مبدأ التعامل بالمثل • وبناءا على ذلك فان فرص العمل التجاري لمواطنينا قد ازدادت بفضل السياسة الصحيحة التي اتبعتها هذه الحكومة ، وانا اجد ان العمل التجاري الامريكي يلاقي ترحيبا كبيرا في العالم •••••

هذا ولابد من الاشارة الى ان الطريقة الثانية التي يريدهابعض رجال الاعمال بقصد تأمين مصالحهم المباشرة ، لن تكون فقط مخالفة لتقاليدنا وسياستنا الخارجية ، بل انها ستحشرنا في المكائد السياسية ، اذا اتبعناها باصرار ، وتوقعنا في صعوبات يستحيل على الحكومات الاخرى ذات المطالب والميول المختلفة ، التخلص منها ، بينما نجد انفسنا بمنجى من امثال هذه المآزق •

وحيث انني لا اعتقد ان المسألة ، كما تعرضها بشكل غير اصولي شركة سنكلر ، تدعو الى اتخاذ اي تدبير غير ما بينته اعلاه ، فاني ارغب في ايجاز موقفنا كما تقدم ، والا لجلبنا نظركم الى اي تغير قد يطرأ عليه •

وزير الخارجية
التوقيع

المصادر والمراجع

١ ـ الصراعات البترولية في الشرق الاوسط ـ انخره نوسشى ، ترجمة اسعد محفل ٠

٢ ـ الشرق الاوسط ـ د٠ ابراهيم شرف ٠

٣ ـ حرب البترول في الشرق الاوسط ـ د٠ راشد البراوي ٠

٤ ـ البترول العربي الخام في السوق العالمية ـ د٠ صاحب ذهب ٠

٥ ـ دور احتكار النفط الدولي في العراق ـ منشورات « البيان » ٠

٦ ـ اثر النفط في الصراع بين نفوذ الدول الكبرى وبين الحركة القومية ـ د٠ عبداللطيف محيي الدين ٠

٧ ـ معركة النفط في ايران ـ سليم طه التكريتي ٠

٨ ـ كيف يسرقون نفط الخليج ـ ابو نبيل ٠

٩ ـ كيف يجب ان تعدل امتيازات النفط ـ محمد حديد ٠

١٠ـ امريكا وبترول الشرق الاوسط ـ محمود الشرقاوي ٠

١١ـ النفط ـ الكراسة الخامسة من اصدارات المؤسسة الثقافية العمالية ٠

١٢ـ الستراتيجية الاستعمارية ، والبريطانية خاصة ، في الخليج العربي ـ هادي طعمة٠

١٣ـ النفط يستعبد ايران ـ حميد صفري ، ترجمة عبدالرزاق الصافي ٠

١٤ـ الدوريات : الهدف ، مجلة البترول (ج٠ ع٠ م) ٠ العامل المعاصر (العراق) الاخبار اللبنانية ٠ اضافة الى صحف عربية اخرى ٠

الفهرست

(رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغـداد ٨٢١ لسـنة ١٩٧٢)


.272
956
4
0572425